



التقرير الاقتصادي

عن الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م

إعداد
مركز الدراسات والتطوير
تنفيذ
إدارة التسويق

ح) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ١٤٣٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض

التقرير الإقتصادي

الرياض ، ١٤٣٦ هـ

ردمد:ISSN:1685-0958

رقم الإيداع: ٣٦١١ / ٢٣ وتاريخ ١٢/٦/١٤٣٣ هـ

تعمل الغرفة التجارية الصناعية بالرياض على التطوير المستمر لخدماتها بما يحقق تطلعات مشتركيها نحو خدمات مستدامة ومتطورة ، وإلى جانب خدمة قطاع الأعمال بوجه عام ، وقد ارتأت الغرفة إصدار هذا التقرير لتلبية الحاجة إلى إيجاد مرجع دوري يوضح أهم التطورات الاقتصادية ذات التأثير على الحركة الاقتصادية بالمملكة بما يعين على تتبع مجريات الأحداث الاقتصادية والتعرف على مردوداتها وآفاقها المستقبلية .

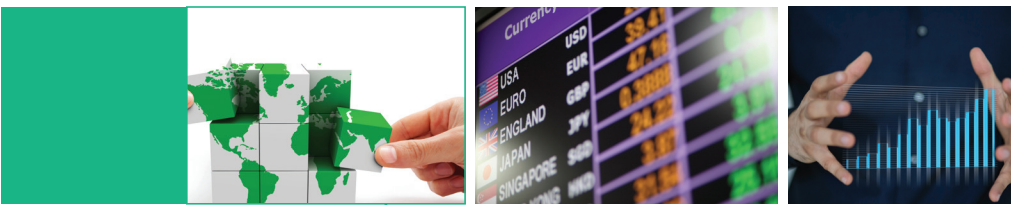
ويسر الغرفة أن تقدم التقرير الاقتصادي ، وهو يغطي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤م مع توقعات للعام ٢٠١٥م، وذلك بالنسبة لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالم ، وبعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، وكذلك بعض الدول. وكما أفرد التقرير جزءاً خاصاً بالتطورات الاقتصادية بالمملكة ، من خلال تناول بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية ، لبعض المحددات الاقتصادية التي غطت الاقتصاد الكلي : النفط؛ النشاط المصرفي؛ سوق المال؛ إضافة إلى الميزانية العامة للدولة.

وقد اعتمد التقرير على أبرز مصادر البيانات العالمية والوطنية ، والتي تم الإشارة إليها بمتن التقرير، مع تطلعات الغرفة بمشاركتكم بالآراء حول الموضوعات التي تمت تغطيتها.

والله الموفق .

غرفة الرياض





٥	تقديم
٩	أولاً: التطورات الاقتصادية عالمياً
١١	١ - ملامح الاقتصادي العالمي
١٢	٢ - التطورات الاقتصادية للمجموعات والدول
١٢	١/٢ مجموعة الدول المتقدمة
١٤	٢/٢ دول التحول الاقتصادي (اتحاد الدول المستقلة)
١٦	٣/٢ الدول النامية
٢٣	ثانياً: الأداء الاقتصادي على مستوى الدول (دول مختارة)
٢٥	١ - الولايات المتحدة الأمريكية
٢٧	٢ - الاتحاد الأوروبي
٣٠	٣ - أداء الاقتصاد الياباني
٣٤	٤ - الأداء الاقتصادي للصين
٣٨	٥ - الأداء الاقتصادي للبرازيل
٤٣	ثالثاً: التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية
٤٥	١ - أداء الاقتصاد الكلي
٥٠	٢ - تطورات سوق النفط
٥٣	٣ - تكاليف المعيشة
٥٦	٤ - النشاط المصرفي
٦٣	٥ - تطورات سوق الأسهم
٦٩	٦ - الميزانية العامة للدولة



أولاً: التطورات الاقتصادية عالمياً





أولاً: التطورات الاقتصادية عالمياً

١- ملامح الاقتصاد العالمي :

شكّلت الأزمة الاقتصادية التي تعرّض لها الاقتصاد العالمي منذ أكثر من سبع سنوات بيئة سلبية ذات آثار متقاطعة ما بين المد والجزر من حالات الانتعاش والتراجع عن الأداء الإيجابي. فأصبحت تلك الآثار تمثل عامل خوف بالنسبة للأسواق المالية مع تراجع أسواق الصادرات خاصة في الدول الناشئة ويبرز ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- رغم أن أداء الاقتصاد العالمي قد اتسم بالاعتدال، إلا أن هذا الوضع قد واجهته بعض المشكلات المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والصراعات في بعض المناطق، إلى جانب أن كثير من الدول قد شهدت تقلبات في مستويات أداء الناتج المحلي لاقتصاداتها فقد بلغ معدل نمو الناتج العالمي نحو ٢,٦٪ في عام ٢٠١٤م (وفق تقرير الأمم المتحدة ٢٠١٤م) مع التوقعات أن يحقق هذا الناتج معدل نمو إيجابي يقدر بحوالي ٣,١٪ في عام ٢٠١٥م.

- أن مستويات النمو العالمي ما تزال أقل مما كانت عليه قبل نشوء الأزمة الاقتصادية العالمية حين بلغ متوسط معدل نمو الناتج العالمي ما بين ٥,٢ - ٥,٣٪ في السنوات ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م على التوالي (حسب تقرير صندوق النقد في ٢٠١٤م).

- أن النمو الاقتصادي الذي حققته بعض الدول المتقدمة ما يزال هشاً في ظل الأوضاع النقدية غير المستقرة خاصة ما يرتبط بأسعار الفائدة، وأسعار الصرف وأداء الاقتصاد الكلي لكثير من هذه الدول بصفة عامة.

- استمرار تراجع الائتمان المقدم للقطاع الخاص في منطقة اليورو نتيجة للتشدد في معايير الإقراض وضعف الطلب على الائتمان، وزيادة أعباء ديون الشركات وضعف ميزانياتها العمومية بحسب صندوق النقد الدولي.

- أن التقديرات الأولية (تقرير جنيف الاقتصادي ٢٠١٤م)، تشير إلى زيادة حجم الدين العالمي إلى الناتج الإجمالي، والذي ارتفع بنسبة ٣٨٪ في عام ٢٠١٤م (أي من ١٥٤٪ في عام ٢٠٠٨م إلى ٢١٢٪ في عام ٢٠١٤م).

- تزايد أعداد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وكذلك الاتفاقيات الجماعية للتجارة، وذلك منذ جولة الدولة عام ٢٠٠٠م لمفاوضات التجارة العالمية، الأمر الذي يثير المخاوف حول تشظي النظام العالمي للتجارة، وذلك رغم تأكيد المؤتمر الوزاري الأخير الذي عقد في بالي (٢٠١٣م) بتمسكه باتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ويوضح الجدول رقم (١)، بعض المؤشرات العامة لأداء الاقتصاد العالمي خلال ٢٠١٣ - ٢٠١٥م. وذلك بالنسبة للناتج المحلي العالمي وفي بعض المجموعات الاقتصادية، إلى جانب اتجاهات التضخم والبطالة والمؤشرات الأخرى الواردة في هذا الجدول.

جدول رقم (١) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي

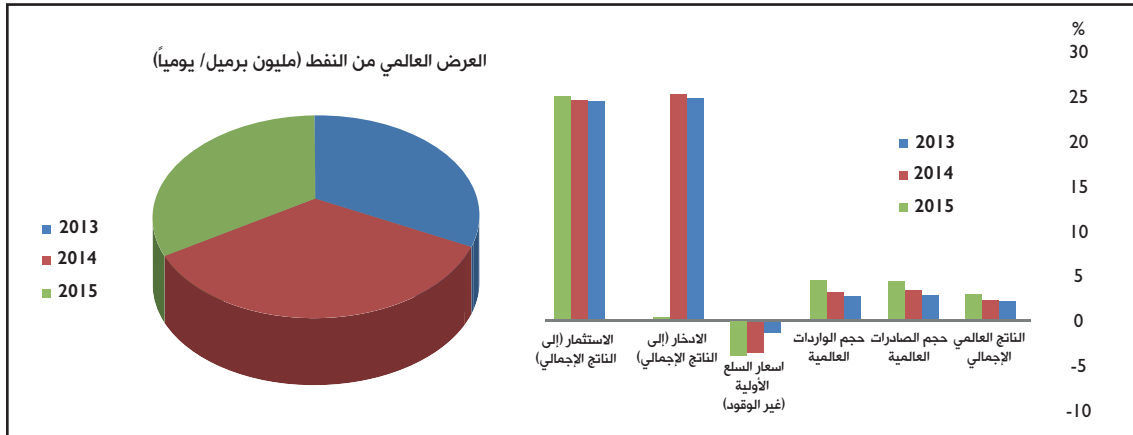
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2013	2014	2015
الناتج العالمي الإجمالي	2.5	2.6	3.1
حجم الصادرات العالمية	3.1	3.5	4.4
حجم الواردات العالمية	2.9	3.3	4.7
العرض العالمي من النفط (مليون برميل / يومياً)	91.3	92.9	93.7
الطلب العالمي من النفط (مليون برميل / يومياً)	91.8	92.4	93.5
اسعار السلع الأولية (غير الوقود) *	(1.2)	(3.5)	(3.9)
الادخار (إلى الناتج الإجمالي) *	25	25.5	25.6
الاستثمار (إلى الناتج الإجمالي) *	24.5	24.8	25.1

شكل رقم (١) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م



٢- التطورات الاقتصادية للمجموعات والدول

يتناول هذا المحور الأداء الاقتصادي لمختلف المجموعات الاقتصادية التي تضم الدول المتقدمة، والنامية ومجموعة دول التحول الاقتصادي (اتحاد الدول المستقلة)، وغيرها من المجموعات الأخرى وذلك على النحو التالي:

١/٢ مجموعة الدول المتقدمة

تضم هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ودول الاتحاد الأوروبي بمختلف تقسيماتها سواءً دول الاتحاد الرئيسية (١٥ دولة) والأعضاء الجدد، وكذلك مجموعة منطقة اليورو، بالإضافة إلى الدول الأوروبية الأخرى من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي. ويمكن تناول أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي لهذه المجموعة من خلال المحددات التالية:

- شهدت اقتصاديات الدول المتقدمة خلال عام ٢٠١٤ م أداءً مستقرًا وجيدًا بالنسبة لبعض دولها، مثل: الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي، بينما تراجع أداء دول أخرى مثل اليابان. وقد تلخصت النتائج النهائية لأداء دول مجموعة الدول المتقدمة في الارتفاع العام لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١,٢٪ في عام ٢٠١٣ م إلى معدل نمو يقدر بحوالي ١,٦٪ في عام ٢٠١٤ م. مع التوقعات أن يرتفع هذا المعدل إلى ٢,١٪ في عام ٢٠١٥ م وذلك ما يوضحه الجدول رقم (٢).
- ويرتبط هذا الأداء بالمعدلات العالية للبطالة التي سادت كل دول المجموعة المتقدمة مما يشكل عاملاً للأداء الهش لهذه الاقتصاديات، في ظل سيادة مستويات التضخم والتي تعد حتى الآن معتدلة رغم ارتفاعها، فوفقاً للبيانات الواردة بالجدول رقم (٢) فإن المعدل العام للبطالة في دول المجموعة المتقدمة قد ظل مرتفعاً عند مستوى يقدر بنحو ٨٪ وذلك رغم الانخفاض الطفيف الذي بلغه عند معدل ٧,٨٪ في عام ٢٠١٤ م مقارنة بحوالي ٨,٥٪ في عام ٢٠١٣ م، ما يشير إلى ضعف قدرة السوق على تقديم فرص للعمل في ظل ارتفاع مديونية الشركات في كثير من دول هذه المجموعة وذلك مع التوقعات أن يصل هذا المعدل نحو ٧,٥٪ في عام ٢٠١٥ م.

- وفي ظل الانخفاض العالمي لأسعار المواد الأولية واتجاهات أسعار الفائدة للانخفاض، فقد ظلت مستويات التضخم بصورة عامة متدنية، رغم أنها قد ارتفعت من حوالي ١,٣٪ في عام ٢٠١٣ م إلى ما نسبته ١,٥٪ في عام ٢٠١٤ م مع التوقعات أن تنخفض بمستوى طفيف يصل إلى ١,٤٪ في عام ٢٠١٥ م، وذلك بالرغم من ارتفاع مستوى التضخم بمعدلات عالية في بعض دول هذه المجموعة، كما هو الحال في اليابان، بينما نجد أن اتجاهات انخفاض معدلات هذا التضخم في دول منطقة اليورو تثير المخاوف من أن تزايد هذا الاتجاه قد تقود إلى حدوث انكماش اقتصادي في هذه الدول وذلك في ظل انخفاض مستوى أسعار الفائدة إلى الحدود الصفرية مع تشدد الإجراءات التمويلية.

- ومن واقع بيانات الجدول رقم (٢) نلاحظ ارتفاع معدل كمية صادرات الدول الاقتصادية المتقدمة بمعدل نمو بلغ حوالي ٣,٥٪ في عام ٢٠١٤ م مقارنة بمعدل نمو يقدر بحوالي ٢,٢٪ في عام ٢٠١٣ م، بينما يتوقع أن تواصل كمية صادرات السلع والخدمات الأوروبية نموها خلال عام ٢٠١٥ م. في حين ارتفع مستوى كميات الطلب الخارجي لمجموعة الدول المتقدمة على السلع والخدمات (الواردات) وبمعدل نمو يقدر بحوالي ٣,٣٪ في عام ٢٠١٤ م مقارنة بمستوى متوسط للنمو بلغ حوالي ١,٢٪ في عام ٢٠١٣ م مع التوقعات بارتفاع هذا الطلب بمعدل ٤,٦٪ في عام ٢٠١٥ م.



• وقد كان لهذه التطورات انعكاساتها في تباطؤ نمو الادخار والاستثمار بصورة عامة في دول هذه المجموعة. فقد زاد مستوى الادخار إلى الناتج الإجمالي لهذه الدول بمستوى طفيف حيث ارتفع من حوالي ١٩,٩٪ عام ٢٠١٣م إلى ٢٠,٤٪ عام ٢٠١٤م، وكذلك فقد حدثت بعض الزيادة في مستوى الاستثمار بهذه الدول وبنفس الوتيرة، حيث ارتفع معدل الاستثمار إلى الناتج الإجمالي للدول المتقدمة اقتصادياً من ١٩,٧٪ في عام ٢٠١٣م نحو ٢٠٪ في عام ٢٠١٤م ويتوقع أن يحافظ الاستثمار على هذا المستوى خلال عام ٢٠١٥م، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة

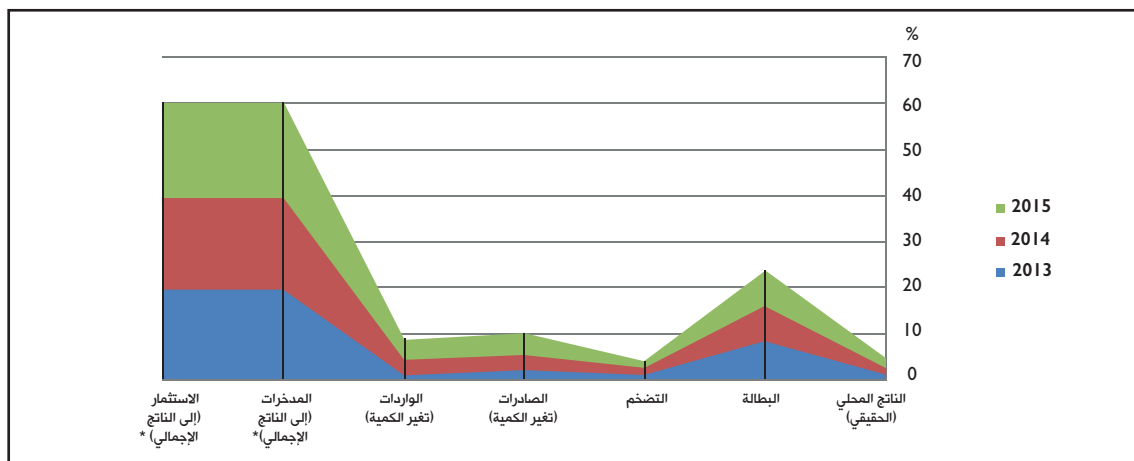
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2015	2014	2013
الناتج المحلي (الحقيقي)	2.1	1.6	1.2
البطالة	7.5	7.8	8.5
التضخم	1.4	1.5	1.3
الصادرات (تغير الكمية)	4.4	3.5	2.2
الواردات (تغير الكمية)	4.6	3.3	1.2
المدخرات (إلى الناتج الإجمالي)*	20.6	20.4	19.9
الاستثمار (إلى الناتج الإجمالي)*	20.3	20.0	19.7

شكل رقم (٢) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م



٢/٢ دول التحول الاقتصادي (اتحاد الدول المستقلة)

وتتضمن مجموعة دول الاتحاد السوفييتي السابق المكونة لاتحاد أو رابطة الدول المستقلة، والتي تضم ١٢ دولة. وقد اتسم الأداء الاقتصادي لهذه الدول بصورة عامة بالتراجع، وذلك ما توضحه أبرز مؤشرات ذلك الأداء، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

- أن الناتج المحلي الإجمالي لدول هذه المجموعة قد شهد انكماشاً بين عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، قاد إلى انخفاض معدل نمو الناتج الإجمالي لتلك الدول، وذلك من ٢٪ في عام ٢٠١٣م إلى حوالي ٠,٨٪ عام ٢٠١٤م، مع التوقعات بأن يستعيد اتجاهه نحو الزيادة مرة أخرى، ليرتفع إلى حوالي ٤,١٪ عام ٢٠١٥م وذلك ما يوضحه الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة اتحاد الدول المستقلة (التحول الاقتصادي)

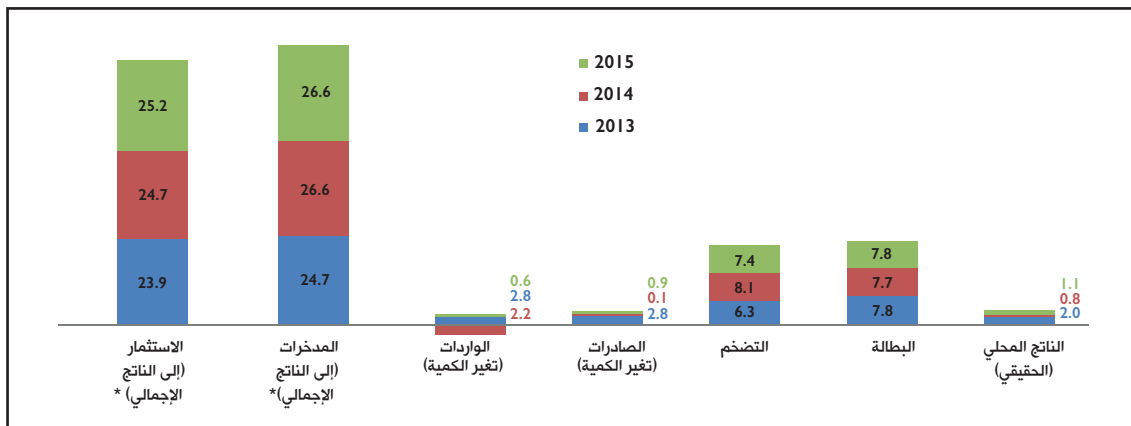
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2015	2014	2013
الناتج المحلي (الحقيقي)	1.1	0.8	2.0
البطالة	7.8	7.7	7.8
التضخم	7.4	8.1	6.3
الصادرات (تغير الكمية)	0.9	0.1	2.8
الواردات (تغير الكمية)	0.6	(2.8)	2.2
المدخرات (إلى الناتج الإجمالي)*	26.6	26.6	24.7
الاستثمار (إلى الناتج الإجمالي)*	25.2	24.7	23.9

شكل رقم (٣) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة اتحاد الدول المستقلة (التحول الاقتصادي)

خلال الفترة 2013 - 2015م



• وفيما يتعلّق بمستويات البطالة في دول هذه المجموعة، تشير مؤشرات معدل البطالة إلى استقرار هذا المعدل وبقائه عند حوالي ٨٪ خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤م ويتوقع أن يظل عند المستوى نفسه عام ٢٠١٥م، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (٣).

• وفيما يتعلّق بمستويات التضخم في دول الاتحاد المستقلة، فإنها قد اتجهت نحو الارتفاع، حيث يقدر متوسط معدل التضخم السنوي في هذه الدول بنحو ٨,١٪ عام ٢٠١٤م، مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٣م، حين بلغ نحو ٦,٣٪ في المتوسط، بجانب التوقع باستمراره عند مستوى مرتفع، يقدر بحوالي ٧,٤٪ عام ٢٠١٥م.

• ولا تنفصل عن حالة تراجع الأداء الاقتصادي في دول هذه المجموعة، النتائج التي حققها التدفق التجاري في هذه الدول؛ فقد انخفض معدل نمو الصادرات إلى ٠,١٪ عام ٢٠١٤م، مقارنة بمستواه عام ٢٠١٣م، حين بلغ نحو ٢,٨٪، مع التوقعات بحدوث تطور محدود في كمية هذه الصادرات، لتنمو بمعدل ٠,٩٪ عام ٢٠١٥م ومما يشير إلى تأثير التطورات السياسية لهذه الدول في محيطها العالمي.



• وتنعكس العلاقات التجارية بين دول الاتحاد المستقلة والعالم الخارجي في التراجع الواضح في حجم الواردات، فقد انكسبت كمية الواردات من السلع والخدمات الخاضعة للتعامل التجاري لهذه الدول، حيث بلغت معدلاً سالباً يقدر بحوالي (٢,٨)٪ عام ٢٠١٤م مقارنة بمستوى أداء موجب بلغ حوالي ٢,٢٪ في عام ٢٠١٣م، وكما يتوقع أن تحقق هذه الواردات معدلاً للنمو بنسبة طفيفة تقدر بأقل من ١٪ في عام ٢٠١٥م وذلك ما يوضحه الجدول رقم (٣) أعلاه.

• وفي مقابل ذلك من الملاحظ ارتفاع معدل الادخار الكلي في دول هذه المجموعة؛ ما يشير إلى وجود نوع من الاستقرار في الأسواق الداخلية وفي البنية الاقتصادية لهذه الدول، فكما هو معلوم أن الادخار الكلي يتأثر بصورة كبيرة بمستويات الدخل وقدرتها على تغطية الحاجات الاستهلاكية، ومن ثم توليد فائض للادخار، فقد ارتفع معدل الادخار إلى الناتج المحلي في مجموعة الدول المستقلة من حوالي ٢٤,٧٪ عام ٢٠١٣م إلى نحو ٢٦,٦٪ عام ٢٠١٤م، مع التوقعات أن يحافظ على مستواه في عام ٢٠١٥م.

• وكذلك، فإن البيانات الواردة بهذا الجدول تشير إلى الارتفاع الطفيف في مستوى الاستثمارات في هذه الدول، مما يشير إلى تباطؤ الانفاق العام في تكوين رأس المال الثابت، فقد ارتفع معدل هذا الاستثمار من حوالي ٢٣,٩٪ في عام ٢٠١٣م إلى نحو ٢٤,٧٪ عام ٢٠١٤م، أي بفارق ٠,٨٪ بين العامين، مع التوقعات أن يحرز معدل زيادة طفيف؛ ليصل إلى حوالي ٢٥,٢٪ في عام ٢٠١٥م.



٣-٢ الدول النامية :

تضم هذه المجموعة عدداً من الدول التي تختلف مستويات التنمية الاقتصادية فيها. وفي هذا التقرير يستخدم مفهوم الدول النامية على أساس تقسيم «تقرير الأمم المتحدة للوضع الاقتصادي في عام ٢٠١٥م» والذي يشير إلى التوزيع الجغرافي لهذه الدول والتي تغطي: قارة أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية وذلك باختلاف التوزيع الإقليمي لهذه الدول. وفيما يتعلّق بالأداء الاقتصادي لدول هذه المجموعة، فإنه قد اتسم بعدد من التطورات التي تبرزها المؤشرات التالية:

- شهدت اقتصاديات هذه الدول أداءً اتسم بالتباطؤ واتجاه النمو في معظمها نحو الانخفاض، الأمر الذي أدى إلى حدوث تراجع في الأداء العام لاقتصادياتها حيث حقق الناتج الإجمالي (الحقيقي) لهذه المجموعة معدلاً يقدر بحوالي ٣,٤٪ عام ٢٠١٤م مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٣م، مع التوقعات أن يتواصل هذا الأداء الإيجابي للناتج المحلي للدول النامية؛ ليصل إلى حوالي ٥,١٪ في عام ٢٠١٥م وذلك ما يوضحه الجدول رقم (٤).

- وكذلك فإن بيانات الأداء الاقتصادي لمجموعة الدول النامية تشير لاتجاه معدلات التضخم إلى الانخفاض في مختلف دول هذه المجموعة؛ فقد أورد تقرير الأمم المتحدة الاقتصادي ٢٠١٤م* أن في كل من وسط أفريقيا وشرق آسيا، قد اتسم بالانخفاض، فقد تراوح بين ٢,٧ - ٣,٦٪ في وسط أفريقيا خلال عامي (٢٠١٣ - ٢٠١٤م)، بينما في شرق آسيا فقد بلغ هذا المعدل ٥,٣ - ٣,٨٪ خلال عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م (على التوالي).



• بينما شهدت دول أمريكا اللاتينية - في المتوسط - ارتفاعاً في مستويات التضخم من حوالي ٧,٢٪ في عام ٢٠١٣م إلى حوالي ١٠,٢٪ في عام ٢٠١٤م. وبالرغم من ذلك؛ فإن المتوسط العام لمستوى التضخم في مجموعة الدول النامية قد شهد انخفاضاً طفيفاً من حوالي ٥,٨٪ في عام ٢٠١٣م إلى حوالي ٥,٧٪ عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن يحافظ على مستواه المنخفض؛ ليصل إلى حوالي ٥,٣٪ عام ٢٠١٥م وذلك ما تشير إليه البيانات بالجدول رقم (٤).

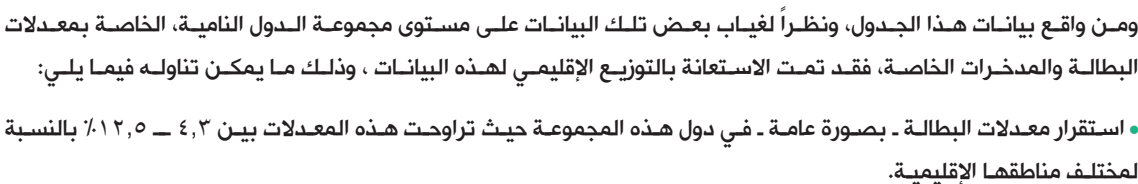
جدول رقم (٤)
أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي لمجموعة الدول النامية
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2013	2014	2015
الناتج المحلي	4.8	4.3	5.1
التضخم	5.8	5.7	5.3
البطالة:			
شرق آسيا	4.5	4.6	4.8
جنوب شرق آسيا والباسيفك	4.3	4.3	4.3
شمال افريقيا	12.4	12.5	12.5
افريقيا (جنوب الصحراء)	7.7	7.7	7.7
الشرق الأوسط	10	10.9	11
امريكا اللاتينية	6.3	6.6	6.8
الصادرات (تغير الكمية)	4.5	3.9	4.6
الواردات (تغير الكمية)	5.3	3.8	5.3
المدخرات (إلى الناتج المحلي)*			
دول آسيا	43.8	43.9	43.8
الشرق الأوسط وشمال فريقيا	35.7	34.7	32.8
افريقيا (جنوب الصحراء)	19.5	19.6	19.2
امريكا اللاتينية	18.5	18.3	18.3



خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م



-



• كذلك فقد اتسم هذا المعدل بالارتفاع في دول افريقيا (جنوب الصحراء)، رغم استقراره عند مستوى ٧,٧٪ خلال عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، مع التوقعات أن يظل ذلك المعدل عند مستواه خلال عام ٢٠١٥م.

• وتشير بيانات هذا الجدول إلى ارتفاع معدل البطالة بمنطقة الشرق الأوسط خلال عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، حين اتجه هذا المعدل إلى حدود ١١٪ عام ٢٠١٤م مقارنة بحوالي ١٠٪ في ٢٠١٣م، ويتوقع أن يرتفع إلى نحو ١١٪ عام ٢٠١٥م.

• وأما بالنسبة لدول امريكا اللاتينية فإنها تواجه معدلاً مرتفعاً للبطالة، رغم انه بعد عند مستوى معتدل يقدر بحوالي ٦٪، فقد ارتفع ذلك المعدل إلى ٦,٦٪ عام ٢٠١٤م، مقارنة بحوالي ٦,٣٪ في عام ٢٠١٣م. ويتوقع أن يرتفع إلى نحو ٦,٨٪ عام ٢٠١٥م، وذلك ما تشير إليه بيانات الجدول رقم (٤).

• وفيما يتعلق باتجاه مدخرات مجموعة الدول النامية؛ فإن بيانات هذا الجدول توضح تراكمات هذه المدخرات في بعض المناطق الإقليمية لتلك الدول، حيث نلاحظ ارتفاع مستوى هذه المدخرات في دول آسيا مقارنة بالمناطق الأخرى. كما نلاحظ الارتفاع النسبي للاتجاه العام لتغير مستويات هذه المدخرات إلى إجمالي الناتج المحلي ما بين العامين ٢٠١٣ - ٢٠١٤م.

وفي هذا الصدد؛ نلاحظ الارتفاع الطفيف في مستوى مدخرات دول آسيا من حوالي ٤٣,٨٪ في عام ٢٠١٣م إلى حوالي ٤٣,٩٪ إلى إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول في عام ٢٠١٤م، ويتوقع حدوث انخفاض طفيف في معدل هذه المدخرات ليصل إلى ٤٣,٨٪ من إجمالي هذا الناتج في عام ٢٠١٥م.

• كذلك فقد حدث انخفاض نسبي في مساهمة هذه المدخرات إلى إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حوالي ٣٥,٧٪ عام ٢٠١٣م إلى نحو ٣٤,٧٪ في عام ٢٠١٤م، وربما يعود ذلك إلى تأثير عدد كبير من دول هذه المنطقة بانخفاض عائدات صادراتها والتي تساهم في تحقيق وقدرات ادخارية عالية بالنسبة لها، وتأثير ذلك على القدرات الإنفاقية في كثير من هذه الدول. ومن المتوقع أن يتواصل هذا الانخفاض في مساهمة مدخرات هذه الدول إلى الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها خلال الفترة القادمة ليصل معدل هذه المساهمة إلى حوالي ٣٣٪ في عام ٢٠١٥م.



• بينما تشير بيانات هذا الجدول إلى الارتفاع الطفيف في حجم متوسط مدخرات بالنسبة للدول الأفريقية جنوب الصحراء، من حوالي ١٩,٥٪ عام ٢٠١٣م إلى حوالي ١٩,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول في عام ٢٠١٤م مع التوقعات بانخفاضه إلى حوالي ١٩,٢٪.

• وكذلك يلاحظ انخفاض معدل هذه المدخرات بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية بين العامين (٢٠١٣ - ٢٠١٤م)، وذلك من حوالي ١٨,٥٪ عام ٢٠١٣م إلى نحو ١٨,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول في عام ٢٠١٤م، وتشير التوقعات إلى احتمالات بقائه عند نفس مستواه عند ١٨,٣٪ في عام ٢٠١٥م وذلك حسب بيانات الجدول رقم (٤).



• وكذلك فقد اتجهت واردات هذه الدول نحو الانخفاض وذلك على الرغم من الانخفاض العام في أسعار السلع المصنوعة - والتي تمثل بصورة عامة كل واردات مجموعة الدول النامية - وربما يرتبط ذلك بارتفاع معدلات البطالة في الدول الصناعية والوضع الاقتصادي الهش في هذه الدول، مما ينعكس سلباً على ارتفاع أسعار المنتجات، وكما يتزامن هذا الانخفاض في الواردات مع تذبذب متوسطات أسعار المستهلكين ما بين الارتفاع والانخفاض في غالبية الدول النامية بمختلف توزيعاتها الجغرافية، وبصفة عامة فإن البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) تشير إلى انخفاض معدل نمو كمية واردات مجموعة الدول النامية من حوالي ٥,٣٪ عام ٢٠١٣م إلى نحو ٣,٨٪ عام ٢٠١٤م، مع التوقعات بارتفاع الكمية المستوردة بهذه الدول لتحقيق معدل نمو يقدر بنحو ٥,٣٪ في عام ٢٠١٥م.

• رغم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في إطار المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي عام ٢٠١٣م بشأن تقديم التسهيلات بالنسبة لبعض الدول الأقل نمواً. والتي يشكل أساسها مجموعة كبيرة من الدول النامية، إلا أن حجم صادرات هذه الدول - والتي في معظمها سلع أولية - مازالت تواجه الانخفاض عن مستوياتها التي سادت قبل الأزمة الاقتصادية؛ ما يشير إلى انخفاض كميات الطلب الخارجي من تلك المنتجات فقد انخفض معدل نمو كمية صادرات هذه الدول من حوالي ٤,٥٪ عام ٢٠١٣م إلى نحو ٣,٩٪ في عام ٢٠١٤م، ويتزامن ذلك مع الانخفاض العالمي في أسعار المواد الأولية (بخلاف النفط) والتي ارتفع معدل الانكماش فيها من (١,٢٪) عام ٢٠١٣م إلى حوالي (٣,٥٪) في عام ٢٠١٤م (حسب تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١٤م). وبصفة عامة فإنه يتوقع أن تحقق كمية الصادرات من هذه الدول معدلاً للنمو يقدر بحوالي ٤,٦٪ في عام ٢٠١٥م.





ثانياً: الأداء الاقتصادي على مستوى الدول





ثانياً:

الأداء الاقتصادي على مستوى الدول

يتناول هذا المحور الأداء الاقتصادي ببعض دول العالم من مختلف المجموعات الاقتصادية التي تم تناولها سابقاً؛ حيث يوضح اتجاه تطور هذا الأداء من خلال مؤشرات أساسية ومحددة وذلك خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م، على النحو التالي:

١- الولايات المتحدة الأمريكية:

يتناول الجدول رقم (٥) بعض المؤشرات الخاصة بالأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة حيث اتسم الاتجاه العام لهذه المؤشرات بالنتائج الإيجابية لكثير منها في ظل تنامي الدين العام الحكومي، وذلك ما يمكن بيانه حسب الآتي:

- ان الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) للولايات المتحدة الأمريكية قد حافظ على مستويات نموه الإيجابية التي تحققت في أعقاب الأزمة الاقتصادية والأداء السالب لهذا الناتج خلال السنوات (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م). فقد ارتفع معدل نموه من ٢,٢٪ في عام ٢٠١٣ م بمستوى طفيف يقدر بحوالي ٢,٣٪ عام ٢٠١٤ م، وكما يتوقع أن يرتفع إلى حوالي ٢,٨٪ في عام ٢٠١٥ م.

- أن ارتفاع مستوى الطلب المحلي النهائي (للمستهلكين) على السلع والخدمات قد ساهم في الحفاظ على الأداء الإيجابي للاقتصاد الأمريكي خلال فترة المقارنة فيما ارتفع معدل نمو هذا الطلب من ١,٦٪ في عام ٢٠١٣ م إلى حوالي ٢,٥٪ عام ٢٠١٤ م مع التوقعات أن يرتفع بمستوى جيد يصل معدله إلى حوالي ٣,٢٪ عام ٢٠١٥ م.

- وذلك إلى جانب الارتفاع النسبي في مستويات الإنفاق الاستهلاكي الخاص من حوالي ٢٪ في عام ٢٠١٣ م إلى حوالي ٢,٧٪ عام ٢٠١٤ م ويتوقع ارتفاع معدل نمو هذا الإنفاق إلى حوالي ٢,٩٪ عام ٢٠١٥ م. وذلك بالإضافة إلى تحسن مستوى انخفاض الاستهلاك الحكومي العام من ناقص (٢٪) عام ٢٠١٣ م إلى أقل من ١٪ أو ما يعادل حوالي ناقص (٠,٦٪) عام ٢٠١٤ م مع التوقعات المحتملة بحدوث نمو طفيف في مستوى هذا الإنفاق عند ٠,١٪ عام ٢٠١٥ م.



• كما تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى ارتفاع مستوى إجمالي تكوين رأس المال الثابت لمساهمة كافة قطاعات الاقتصاد الأمريكي من حوالي ٢,٥٪ في عام ٢٠١٣م إلى حوالي ٤٪ في عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه لنمو تكوين رأس المال الثابت وعند معدل ٦,٣٪ عام ٢٠١٥م.

وبصفة عامة فقد كان لأداء هذه المكونات للناتج المحلي الحقيقي بالولايات المتحدة الأمريكية دورها الإيجابي في تحسين أداء الاقتصاد الكلي وكذلك المساهمة في رفع مستوى المخزون السلعي وتراكمه بمعدل طفيف، يقدر بحوالي ١,١٪ عام ٢٠١٤م مقارنةً بحالة التعادل أو التوازن التي بلغها في عام ٢٠١٣م ولكن التي يتوقع أن ينخفض أداء هذا المخزون؛ ليعود إلى تلك الحالة عام ٢٠١٥م.

جدول رقم (٥) أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(% نسبة مئوية)

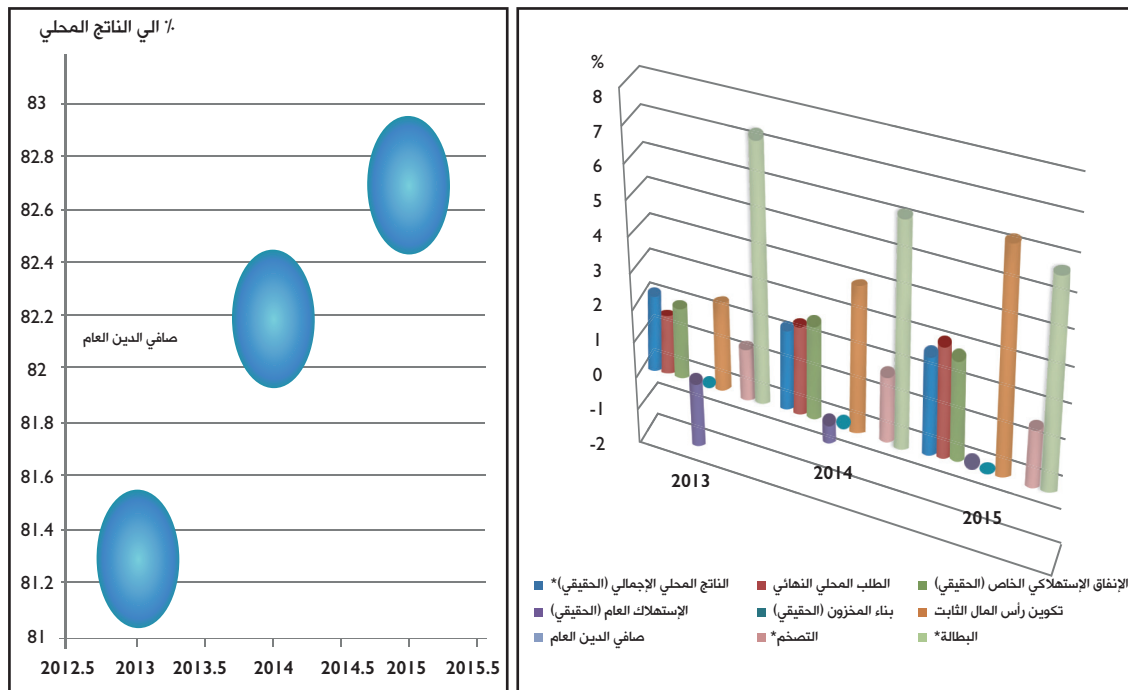
المؤشر	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)*	2.2	2.3	2.8
الطلب المحلي النهائي	1.6	2.5	3.2
الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الحقيقي)	2.0	2.7	2.9
الإستهلاك العام (الحقيقي)	(2)	(0.6)	0.1
بناء المخزون (الحقيقي)	00	0.1	00
تكوين رأس المال الثابت	2.5	4	6.3
صافي الدين العام	81.3	82.2	82.7
التضخم*	1.4	1.9	1.6
البطالة*	7.4	6.2	5.8



• وتشير بيانات هذا الجدول، إلى استمرار المستوى المرتفع للدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث لا يزال المستوى الكلي لصافي هذا الدين عند حدود ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ فقد ارتفع الوزن النسبي لصافي الدين العام من حوالي ٨١,٣٪ عام ٢٠١٣م إلى مستوى طفيف يقدر بحوالي ٨٣,٢٪، وذلك بالرغم من الأداء الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي - كما تم الإشارة إليه سابقاً - وكذلك انخفاض معدلات البطالة والتضخم. وبصفة عامة فإن الدين العام يمثل أحد التحديات أمام جهود السياسات المالية والاقتصادية في أمريكا للتخفيف من أعباءه، رغم التوقعات بارتفاعه بمعدل طفيف ليصل إلى حوالي ٨٢,٧٪ عام ٢٠١٥م.

- ومن واقع بيانات الجدول رقم (٥) نلاحظ ارتفاع معدل التضخم من حوالي ١,٤٪ في عام ٢٠١٣م، إلى حوالي ٢٪ عام ٢٠١٤م ويتوقع حدوث انخفاض طفيف في هذا المعدل ليصل إلى حوالي ١,٦٪ عام ٢٠١٥م.
- ولكن بالرغم من ذلك يلاحظ اتجاه معدلات البطالة نحو الانخفاض؛ ما يشير إلى ارتفاع مستويات المشاركة في سوق العمل، حيث انخفض معدل البطالة إلى حوالي ٦,٢٪ عام ٢٠١٤م مقارنة بمستواه عام ٢٠١٣م حين بلغ نحو ٧,٤٪ ويتوقع أن يسجل هذا المعدل انخفاضاً جديداً يقدر بحوالي ٥,٨٪ عام ٢٠١٥م، وذلك ما توضحه بيانات الجدول رقم (٥).

شكل رقم (٥) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م



٢- الاتحاد الأوروبي :

يتناول هذا الجزء من التقرير الأداء الاقتصادي لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة) خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤م وتوقعات العام ٢٠١٥م، وذلك وفقاً للمؤشرات الآتية :

- بدأ اقتصاد الاتحاد الأوروبي متباطئاً لتجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية، متأثراً في ذلك بنتائج الأداء الاقتصادي لبعض دول منطقة اليورو والتي ما زال بعضها يشهد أداءً متراجعا. فقد كان لهذه النتائج تأثيرها في أن يظل الأداء الاقتصادي لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي بأقل من المستويات التي سبقت الأزمة الاقتصادية الأخيرة.
- فوفقاً لبيانات الجدول رقم (٦) فإن متوسط إجمالي الناتج المحلي (الحقيقي) لدول هذه المجموعة قد تجاوز حالة المعادلة المتوازنة (الصفرية) عام ٢٠١٣م حيث حقق معدلاً للنمو يقدر بحوالي ١,٣٪ عام ٢٠١٤م مع التوقعات بارتفاعه إلى نحو ١,٧٪ عام ٢٠١٥م؛ ويعود ذلك إلى تجاوز بعض دول المجموعة (وبدعم من البنك المركزي الأوروبي)، أثار مشكلة الديون السيادية التي لازالت تلقي بظلالها على بعض الاقتصاديات مثل : اليونان.



• وكذلك فقد شهدت دول الاتحاد الأوروبي ظاهرة المعدلات المنخفضة للتضخم والتي صاحبت أسعار الفائدة المنخفضة - خاصة للأجل الطويل - إلى جانب إجراءات التشدد المالي في بعض تلك الدول وتراجع الائتمان؛ ما يثير المخاوف أن تشهد دول هذه المجموعة خاصة منطقة اليورو موجة من الانكماش الاقتصادي (صندوق النقد الدولي ٢٠١٤م).

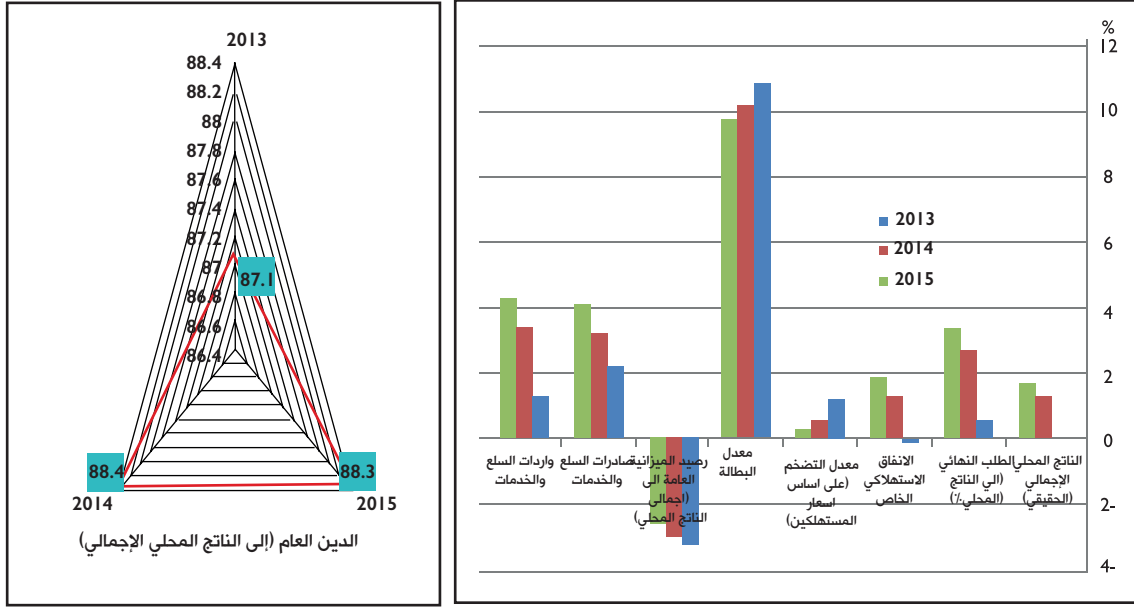
جدول رقم (٦) أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي لمجموعة دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2015	2014	2013
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)*	1.7	1.3	00
الطلب النهائي (إلى الناتج المحلي %)*	3.4	2.7	0.6
الإنفاق الاستهلاكي الخاص*	1.9	1.3	(0.1)
معدل التضخم (على أساس أسعار المستهلكين)	0.3	0.6	1.2
معدل البطالة	9.8	10.2	10.8
الدين العام (% الناتج المحلي الإجمالي)*	88.3	88.4	87.1
رصد الميزانية العامة (% إجمالي الناتج المحلي)	(2.6)	(3.0)	(3.2)
صادرات السلع والخدمات**	4.1	3.2	2.2
واردات السلع والخدمات**	4.3	3.4	1.3



شكل رقم (٦) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م



وبصفة عامة؛ فقد انخفض معدل التضخم في دول هذه المجموعة من حوالي ١,٢٪ عام ٢٠١٣ م إلى مستوى يقدر بحوالي ٠,٦٪ عام ٢٠١٤ م، ويتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه ليصل معدل التضخم إلى نحو ٠,٣٪ عام ٢٠١٥ م.

• وكما ساهم الاتجاه الإيجابي لنمو الطلب المحلي (الحقيقي) من حوالي ٠,٦٪ في عام ٢٠١٣ م إلى معدل مرتفع للنمو يقدر بحوالي ٢,٧٪ عام ٢٠١٤ م ويتوقع أن يحقق هذا الإنفاق معدلاً جديداً للنمو ليقدّر بحوالي ٣,٤٪ عام ٢٠١٥ م. وقد صاحب هذا النمو في الطلب اتجاهًا بارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في دول هذه المجموعة، فوفقاً لبيانات ذلك الجدول فإن معدل نمو الاستهلاك الخاص (الحقيقي)، قد بلغ نحو ١,٣٪ عام ٢٠١٤ م، مقارنة بمستواه السالب عند (٠,١)٪ عام ٢٠١٣ م، ويتوقع أن يرتفع مستوى هذا الإنفاق إلى نحو ١,٩٪ عام ٢٠١٥ م. وبالنسبة لأداء سوق العمل في دول هذه المجموعة فقد ساهمت مستويات المشاركة بهذا السوق في خفض متوسط معدل البطالة من حوالي ١٠,٨٪ عام ٢٠١٣ م إلى نحو ١٠,٣٪ عام ٢٠١٤ م، مع التوقعات بانخفاض معدل تلك البطالة إلى نحو ٩,٨٪ عام ٢٠١٥ م.



• وكما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية فإن أداء المالية العامة في دول الاتحاد الأوروبي يشهد ارتفاعاً في حجم الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي؛ ليعكس العلاقة ما بين نمو الناتج المحلي والإنفاق الحكومي؛ فقد ارتفع الوزن النسبي لحجم الدين العام إلى هذا الناتج بمستوى طفيف ليصل إلى ٨٨,٤٪ عام ٢٠١٤ م مقارنة بحوالي ٨٧,١٪ من إجمالي الناتج المحلي (الحقيقي) لدول هذه المجموعة عام ٢٠١٣ م. ويستدل من توقعات الجدول رقم (٦) على بقاء هذا الدين عند مستواه البالغ نحو ٨٨,٣٪ عام ٢٠١٥ م.

• وتشير بيانات هذا الجدول إلى مواصلة التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي أدائها الإيجابي؛ فقد ارتفع معدل نمو صادراتها من حوالي ٢,٢٪ عام ٢٠١٣م إلى نحو ٣,٢٪ في عام ٢٠١٤م. ويتوقع أن يتواصل الاتجاه الإيجابي لمعدل هذا النمو وبما يقدر بحوالي ٤,١٪ عام ٢٠١٥م.

• ووفقاً لبيانات هذا الجدول فإن رصيد واردات الاتحاد الأوروبي، قد حققت معدلاً للنمو خلال الفترة نفسها حيث ارتفع هذا المعدل إلى ٣,٤٪ عام ٢٠١٤م مقارنة بحوالي ١,٣٪ عام ٢٠١٣م. بينما يتوقع أن يتواصل هذا الأداء بالنسبة لواردات دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق معدلاً للنمو يقدر بحوالي ٤,٣٪ عام ٢٠١٥م.



٣. أداء الاقتصاد الياباني :

اتسم أداء الاقتصاد الياباني عام ٢٠١٤م بالتراجع وذلك نتيجة لانخفاض عدد من المتغيرات الاقتصادية سواء المرتبطة باتجاهات الطلب المحلي من السلع والخدمات أو بإنفاق المستهلكين وكذلك الإنفاق الحكومي العام وقد قاد هذا الأداء التراجع إلى زيادة مستويات التضخم وكذلك زيادة مستويات الواردات، في ظل ارتفاع مستوى الدين الحكومي إلى أكثر من ٢٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك ما توضحه المؤشرات التالية:

• انخفاض معدل الناتج المحلي بمستويات كبيرة من حوالي ١,٥٪ عام ٢٠١٣م إلى أقل من ١٪ عند مستوى ٠,٤٪ عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن يسترد الاقتصاد الياباني عافيته خلال الفترة القادمة؛ ليصل إلى حوالي ١,٢٪ في عام ٢٠١٥م.

• وقد تبع ذلك انخفاض في مستوى الطلب المحلي من السلع والخدمات النهائية بالأسواق اليابانية وبمستويات طفيفة حيث يقدر مستوى انخفاض هذا الطلب من حوالي ١,٨٪ في عام ٢٠١٣م إلى نحو ١,٥٪ عام ٢٠١٤م. ويتوقع أن يواصل هذا الطلب انخفاضه ليصل إلى حوالي ٠,٦٪ عام ٢٠١٥م.



• كما انخفض معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص باليابان خلال السنوات ٢٠١٣م – ٢٠١٤م، فقد بلغ هذا المعدل حوالي ٠,٧٪ في عام ٢٠١٤م مقارنة بمعدل يقدر بحوالي ١,٩٪ في عام ٢٠١٣م، ويتوقع أن ينكمش معدل نمو هذا الانخفاض مجدداً ليصل إلى حوالي ٠,٦٪ في عام ٢٠١٥م وذلك ما تشير إليه البيانات الواردة بالجدول، رقم (٧).

جدول رقم (٧) أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي الياباني

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)*	1.5	0.4	1.2
الطلب المحلي (الحقيقي)*	1.8	1.5	0.6
الإنفاق الإستهلاكي الخاص (الحقيقي)	1.9	0.7	0.6
الإنفاق الإستهلاكي العام (الحقيقي)	2.2	1.7	1.0
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الحقيقي)	2.6	2.6	(2)
الإدخار إلى الناتج المحلي (الحقيقي)	21.7	22.8	22.8
الاستثمار إلى الناتج المحلي (الحقيقي)	21.0	21.6	21.5
التضخم (على أساس أسعار المستهلكين)	0.4	2.7	1.3
البطالة*	4.0	3.5	3.3
صادرات السلع والخدمات (نمو %)**	1.7	7.2	3.5
واردات السلع والخدمات (نمو %)**	3.4	8.2	2.8
الدين الحكومي (% الناتج المحلي)**	243.4	243.2	242.4

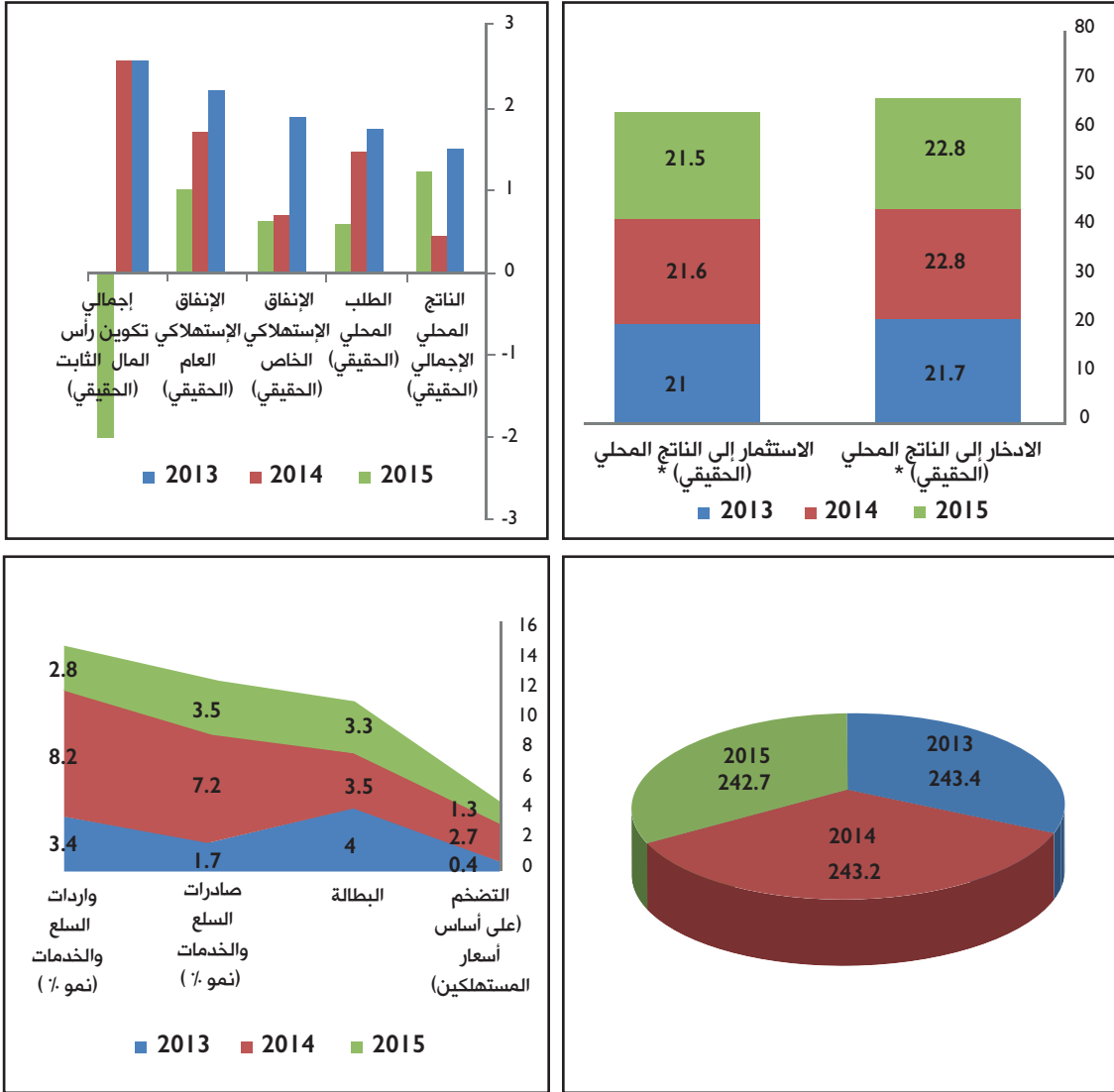


• كذلك فقد انخفض معدل نمو مساهمة الإنفاق الحكومي (بوصفه أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي)، حيث بلغ هذا المعدل حوالي ١,٧% في عام ٢٠١٤م مقارنة بمستواه الذي بلغه عند ٢,٢% عام ٢٠١٣م، ويتوقع أن يتواصل الانخفاض في مستوى نمو هذا الإنفاق إلى حوالي ١% عام ٢٠١٥م.

• بينما لم يشهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت (كافة القطاعات الاقتصادية) في اليابان إضافات في مستوى مساهمته إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث يقدر معدل نموه خلال العامين ٢٠١٣ - ٢٠١٤م بما يعادل حوالي ٢,٦%، ويتوقع أن يحقق الإنفاق على تكوين رأس المال الثابت باليابان أداءً سالباً يقدر بحوالي ٢% عام ٢٠١٥م.

شكل رقم (٧) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الياباني

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م



• وفي ظل ارتفاع مستوى التشغيل في سوق العمل الياباني والذي يعكسه الانخفاض الطفيف في معدل البطالة من ٤٪ في عام ٢٠١٣ م إلى حوالي ٣,٥ عام ٢٠١٤ م، نلاحظ الارتفاع النسبي في مستوى الادخار والذي بلغ حوالي ٢٢,٨٪ عام ٢٠١٤ م مقارنة بمستواه عام ٢٠١٣ م حين بلغ معدل الادخار نحو ٢١,٧٪ من إجمالي تكوين الناتج المحلي (الحقيقي) مع التوقعات باتجاه هذه المؤشرات نحو الأداء الإيجابي حيث يتوقع أن ينخفض معدل البطالة في اليابان إلى نحو ٣,٣٪ عام ٢٠١٥ م، مع بقاء مساهمة الادخار في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى ٢٢,٨٪ في ذلك العام. وذلك ما توضحه بيانات الجدول رقم (٧).



الاقتصاد الصيني Chinese Economy



٤- الأداء الاقتصادي للصين :

يواصل الاقتصاد الصيني، تحقيق مستويات إيجابية من النمو، رغم استجابة مختلف مكونات الناتج المحلي الإجمالي لتداعيات تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وذلك في ظل السياسات النقدية للبنك المركزي في الصين والقائمة على الإجراءات قصيرة الأجل وإعادة توازن أو هيكلية السيولة المالية، وكذلك السياسات المالية للتأثير على الأداء الاقتصادي والحفاظ على نموه من أجل تجنب البطالة في سوق العمل والحد من التضخم. وذلك ما يمكن تناوله من خلال المؤشرات التالية:

- أن مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) مازالت عند مستوى ٧٪ عام ٢٠١٤م رغم الانخفاض الطفيف الذي تعرض له هذا النمو عندما انخفض مستواه الذي بلغه عام ٢٠١٣م حين بلغ نحو ٧,٣٪، مع التوقعات أن تحافظ على هذا المستوى وبما يقدر بحوالي ٧٪ عام ٢٠١٥م، وذلك ما يشير إليه الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)
أهم مؤشرات أداء الإقتصاد في الصين
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)*	7.7	7.3	7.0
الطلب المحلي	8.3	7.6	7.0
بناء المخزون	(0.3)	00	00
تكوين رأس المال الثابت	9.2	8.1	7.2
الصادرات السلعية (% من الناتج المحلي)	23.4	22.7	22.1
الواردات السلعية (% من الناتج المحلي)	19.6	18.8	18.1
الدين الحكومي (% من الناتج المحلي)	39.4	40.8	41.9
التصخم*	2.7	2.1	2.4
البطالة*	4.1	4.1	4.1

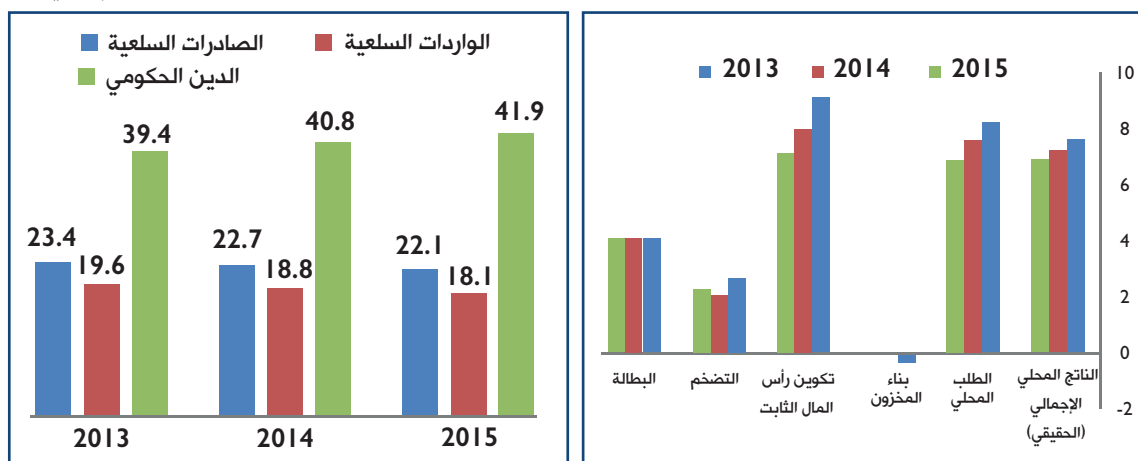


• وذلك في الوقت الذي استطاع المخزون السلعي في الصين أن يتجاوز مستوى انكماشه الذي حققه عام ٢٠١٣م وبمعدل (٠,٣٪) ليصل إلى مستوى التوازن في عام ٢٠١٤م مع مواصلة هذا الاتجاه عام ٢٠١٥م كما تشير إليه التوقعات، وذلك ما توضحه البيانات الواردة بالجدول رقم (٨).

• كذلك فقد حقق الطلب المحلي من السلع والخدمات بالصين مستوى معتدل من النمو بلغ حوالي ٧,٦٪ في عام ٢٠١٤م وبانخفاض نسبي عن مستواه عام ٢٠١٣م حين بلغ حوالي ٨,٣٪ متأثراً في ذلك باتجاهات الاستهلاك والاستثمار وما تتطلبه من استهلاك لتلك السلع والخدمات، ويتوقع أن يصل معدل نمو هذا الطلب إلى نحو ٧٪ في عام ٢٠١٥م.

شكل رقم (٨) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد في الصين خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤م

(نسب مئوية %)



• وكما هو معلوم أن مستوى تكوين رأس المال الثابت يعكس جانباً من الاتجاهات الداخلية للأداء الاقتصادي، فبالنسبة للصين فقد انخفض معدل نمو الاستثمارات في الأصول الثابتة أو رأس المال الثابت من حوالي ٩,٢٪ عام ٢٠١٣م إلى نحو ٨,١٪ عام ٢٠١٤م ويتوقع أن يتواصل هذا الانخفاض خلال الفترة القادمة وبما يقدر بنحو ٧,٢٪ عام ٢٠١٥م، وهو جانب مصاحب لانخفاض مستوى الطلب المحلي في الصين.

• كذلك بالنسبة لأداء اقتصاد الصين الخارجي، فقد تراجع مستوى مساهمة عائدات الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي من حوالي ٢٣,٤٪ عام ٢٠١٣م إلى نحو ٢٢,٧٪ عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن تحافظ هذه العائدات على هذا المستوى خلال عام ٢٠١٥م.

• وفي ذات الاتجاه فقد انخفض مستوى واردات الصين من العالم الخارجي وبمستوى متوسط طفيف يقدر بحوالي ٤,١٪ بين ٢٠١٣م - ٢٠١٤م حين بلغ مستوى هذه الواردات نحو ١٩,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٣م، وذلك في مقابل ١٨,٨٪ في عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن يصل مستوى هذه المساهمة إلى حوالي ١٨,١٪ عام ٢٠١٥م.

• وفي ظل اتجاهات السياسات المالية في الصين نحو التوسع في الإنفاق فقد ارتفع الدين الحكومي في الصين بفارق ١,٤٪ نقطة ما بين ٢٠١٢ - ٢٠١٤م؛ فقد بلغ مستوى هذا الدين نحو ٤٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٤م مقارنة بمستواه الذي بلغه عام ٢٠١٣م حين بلغ حوالي ٣٩,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع التوقعات بارتفاع هذا الدين إلى حوالي ٤٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بالصين عام ٢٠١٥م.



• وكذلك الأمر بالنسبة لمستويات التشغيل؛ فقد حافظت أسواق العمل في الصين على مستويات البطالة عند حدود ٤,١٪ خلال عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م ويتوقع أن يظل الحال كما هو عليه عام ٢٠١٥م، وذلك ما توضحه البيانات بالجدول، رقم (٩).

• وقد حافظ الاقتصاد الصيني على مستويات التضخم عند معدلات منخفضة عند حدود ٢٪ فقد بلغ معدل التضخم في الصين حوالي ٢,١٪ عام ٢٠١٤م مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٣م حين بلغ نحو ٢,٧٪ محققاً فارقاً بين المعدلين يقدر متوسطه السنوي نحو ٠,٦ نقطة وذلك ما توضحه بيانات الجدول رقم (٨) والذي يشير إلى التوقع بارتفاع معدل التضخم في الصين إلى حوالي ٢,٤٪ عام ٢٠١٥م.



الاقتصاد البرازيلي Brazil's Economy

٥. الأداء الاقتصادي للبرازيل :

اتسم أداء الاقتصاد في البرازيل بنهاية عام ٢٠١٤م بالتباطؤ العام حيث اتجه نحو الانخفاض الشديد عن مستوياته خلال عام ٢٠١٣م، وقد برزت عدة مؤشرات وعوامل ألقت بتأثيراتها على مجمل الاقتصاد البرازيلي. ومن المتوقع أن ينهض هذا الاقتصاد وبمستوى نسبي متوسط، وذلك في إطار التوقعات بالتحسن في أداء اقتصاديات مجموعة دول أمريكا اللاتينية خلال العام القادم ٢٠١٥م، وذلك ما توضحه المؤشرات الاقتصادية التالية:

- أن معدل الناتج المحلي (الحقيقي) قد انخفض عام ٢٠١٤م إلى أدنى مستوياته مقترباً من حالة الانكماش حين بلغ نحو ٣,٠٪ مقارنة بمستواه المرتفع عام ٢٠١٣م حين حقق معدل نمو يقدر بحوالي ٤,٢٪، وكما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٩): فمن المتوقع أن يسترد الاقتصاد البرازيلي عافيته ويحقق ناتجه المحلي معدلاً للنمو يقدر بحوالي ١,٥٪ في عام ٢٠١٥م.



جدول رقم (٩)
أهم مؤشرات أداء الاقتصاد في البرازيل
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)*	2.4	0.3	1.5
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	2.6	1.4	1.1
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	2.0	1.4	1.2
تكوين رأس المال الثابت	5.1	(7.9)	2.0
الدين الحكومي (% الناتج المحلي)**	56.7	63.4	65.0
الصادرات	2.5	2.3	3.2
الواردات	8.3	(0.5)	1.9
التصخم*	5.7	6.3	6.3
البطالة*	5.4	4.9	5.3

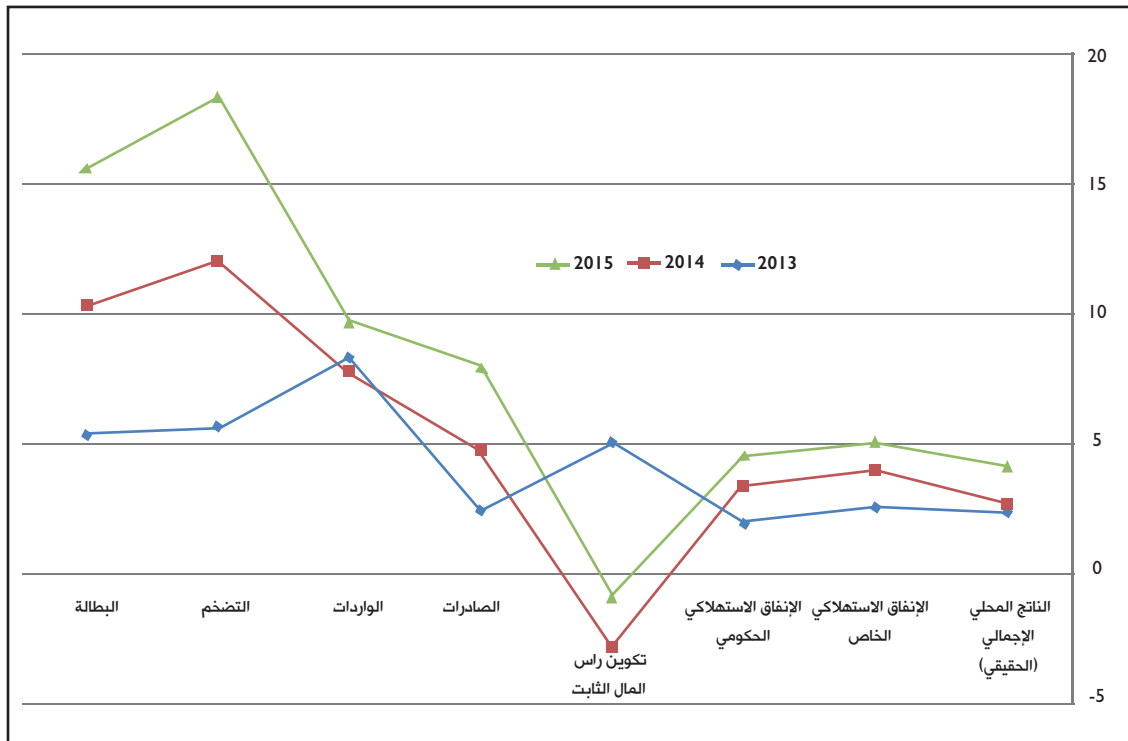


• كذلك فقد تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص من مختلف السلع والخدمات في عام ٢٠١٤م عن المستوى الذي حققه في عام ٢٠١٣م حين بلغ معدل نموه حوالي ٢,٦٪ في عام ٢٠١٣م مقابل معدل نمو يقدر بحوالي ١,٤٪ عام ٢٠١٤م، مع التوقعات بمواصلة ذلك الإنفاق انخفاضه وبما يقدر بنحو ١,١٪ عام ٢٠١٥م.

• وفي ظل السياسات المالية المتشددة التي شهدتها كثير من دول العالم، لم يكن الاقتصاد البرازيلي استثناءً من ذلك؛ فقد انخفض معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من حوالي ٢٪ في ٢٠١٣م إلى مستوى ١,٤٪ عام ٢٠١٤م، وكذلك يتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه خلال عام ٢٠١٥م، بالرغم من الزيادة في حجم الاستهلاك الثابت والتي في الغالب ما سيكون مصدرها القطاعات الأخرى غير الحكومية، فوفقاً لبيانات الجدول رقم (٩) فمن المتوقع أن يحقق الإنفاق الحكومي انخفاضاً آخر؛ حيث يقدر معدله بحوالي ١,٢٪ في عام ٢٠١٥م.

شكل رقم (٩) أهم مؤشرات أداء الاقتصادي في البرازيل

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م





• وكما تأثرت الاستثمارات في الأصول الثابتة الدافعة لعملية تكوين رأس المال الثابت بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية، فقد تراجع معدل نمو هذا المتغير من حوالي ٥,١٪ عام ٢٠١٣م، حيث اتجه نحو الأداء السالب؛ فقد بلغ معدل انكماش تكوين رأس المال الثابت (الحقيقي) نحو ٧,٩٪ عام ٢٠١٤م؛ مما يشير إلى التراجع الكبير في مستوى الاستثمارات سواء الجديدة أم المتراكمة.

• إلا أنه ومع التوقعات بمواصلة الاقتصاد العالمي انتعاشه أن يكون لذلك انعكاساته الإيجابية على الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات الإنتاجية الدافعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالبرازيل، وبما يساعد على زيادة معدلات نمو تكوين رأس المال الثابت في هذا البلد، ليصل إلى حوالي ٢٪ عام ٢٠١٥م.

• وبالنسبة لاتجاهات التجارة الخارجية البرازيلية، فإنها قد تأثرت بالأوضاع الاقتصادية لكثير من شركائها التجاريين على مستوى العالم، فقد انخفض أداء الصادرات البرازيلية بمستوى طفيف عام ٢٠١٤م حين انخفض معدل نموها إلى حوالي ٢,٣٪ مقارنة بمستواه عام ٢٠١٣م، مع التوقعات أن يتجه هذا المعدل نحو الزيادة خلال عام ٢٠١٥م ليصل إلى مستوى عالٍ يقدر بحوالي ٣,٢٪، كما توضحه البيانات الواردة بالجدول رقم (٩).



• وكذلك الأمر بالنسبة لواردات البرازيل والتي بوصفها من الدول النامية؛ فإن هيكل وارداتها ربما يتركز حول واردات المنتجات المصنوعة خاصة الأصول الثابتة الدافعة لعملية التصنيع وتكوين رأس المال الثابت. وفي هذا الشأن أظهرت حركة واردات البرازيل اتجاهًا سالبًا حيث انكمش معدل نمو هذه الواردات من حوالي ٨,٣٪ عام ٢٠١٣م إلى ما دون مستوى التعادل وبمعدل سالب يقدر بحوالي ٠,٥٪ عام ٢٠١٤م، مع التوقعات بارتفاع أداء هذه الواردات ليصل معدل نموها حوالي ٢٪ عام ٢٠١٥م.



- وتوضح بيانات هذا الجدول اتجاه الدين الحكومي في البرازيل نحو الزيادة؛ ما يشير إلى فجوة الإيرادات التمويلية لمشاريع الدولة وخدماتها، وذلك ما يعكسه ارتفاع الوزن النسبي للدين الحكومي للبرازيل من حوالي ٥٧٪ في عام ٢٠١٣م إلى أكثر من ٦٣٪ عام ٢٠١٤م، مع التوقعات بارتفاع الوزن النسبي لهذا الدين وبمعدل يقدر بحوالي ٦٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٥م.

- وفي ظل انخفاض مستويات الاستهلاك والارتفاع المتواصل لأسعار الفائدة في البرازيل من حوالي ١٠٪ في ٢٠١٣م إلى نحو ١١,٥٪ في عام ٢٠١٤م والتوقع بارتفاعها إلى ١٢٪ في عام ٢٠١٥م (١). فقد ارتفع متوسط معدل التضخم من حوالي عند هذا المستوى في عام ٢٠١٥م.

- وبالنسبة لاتجاهات سوق العمل، فإن مستويات البطالة التي يتناولها الجدول أعلاه (رقم ٩) والذي تشير دلالاته الى اتجاه السياسات الاقتصادية في البرازيل نحو إيجاد المزيد من فرص العمل والتشغيل وبصفة عامة فإن معدل البطالة لازال عند مستوى ٥٪ من إجمالي قوة العمل في البرازيل. فقد انخفض هذا المعدل من حوالي ٥,٤٪ في عام ٢٠١٣م إلى حوالي ٤,٩٪ في عام ٢٠١٤م، وتشير التوقعات إلى احتمالات ارتفاعه إلى حوالي ٥,٣٪ في عام ٢٠١٥م.

ثالثاً:
التطورات
الاقتصادية
في المملكة
العربية
السعودية







ثالثاً: التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

١- أداء الاقتصاد الكلي:

تستند السياسة المالية في المملكة العربية السعودية إلى تقوية وضع المالية العامة وتعزيزها سواءً على المدى المتوسط، أو المدى الطويل وضمان مواصلة المشاريع الاقتصادية الداعمة للنمو وبناء احتياطات من الفوائض المالية لإيرادات المالية العامة للدولة، وذلك إلى جانب انتهاز سياسة العمل الرامية إلى إيجاد المزيد من فرص العمل للمواطنين.

وكما تواصل السياسة النقدية أهدافها؛ لتحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية في سياق تطورات الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي، ودعم وتسهيل التمويل المصرفي للسوق المحلي وقد تمثلت أهم محددات السياسة المالية النقدية التي انتهجتها المملكة في الجوانب التالية:

- الأخذ بنسبة متوسطة للاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧٪ وعلى الودائع الادخارية عند ٤٪.

- تشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض.

وفي إطار هذه السياسات استطاع الاقتصاد السعودي مواجهة التحديات الاقتصادية ومتغيراتها في ظل العلاقات الاقتصادية للمملكة ومشاركتها في المحافل الدولية وتواجدها ضمن مجموعة العشرين. وقد تمثلت أهم أبعاد الأداء الاقتصادي للمملكة في المحددات التالية:

- واصل الاقتصاد السعودي أداءه القوي خلال عام ٢٠١٤م حين حقق الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) معدلاً للنمو يقدر بحوالي ٣,٦٪ في عام ٢٠١٤م، مقارنة بمعدل نمو يقدر بحوالي ٢,٧٪ في عام ٢٠١٣م. وكما تشير التوقعات أن يواصل هذا المعدل اتجاهه الإيجابي لينمو بمعدل ٤,٥٪ في عام ٢٠١٥م، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، وكما يوضحه الجدول رقم (١٠).





• وبالنسبة لنمو المساهمات القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد واصل القطاع الخاص أدائه الإيجابي، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) لهذا القطاع معدلاً للنمو يقدر بنحو ٥,٧٪ في عام ٢٠١٤م مقارنة بمعدل مرتفع بلغ حوالي ٦,٩٪ في عام ٢٠١٣م. ويتوقع أن تنمو قيمة الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) لهذا القطاع بحوالي ٦٪ في عام ٢٠١٥م.

• وكذلك فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) للقطاع الحكومي بمعدل نمو يقدر بحوالي ٣,٧٪ في عام ٢٠١٤م وبمستوى أقل مما حققه في عام ٢٠١٣م عند معدل نمو ٥,١٪. ومن المتوقع أن يواصل القطاع الحكومي أدائه في مسار المتقدم، ويحقق معدلاً للنمو يقدر بحوالي ٤,٣٪ في عام ٢٠١٥م.

• وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١١) إلى اتجاه نمو الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) لقطاع النفط بالمملكة، حيث نجد أن هذا القطاع قد حقق معدلاً للنمو يقدر بحوالي ١,٧٪ في عام ٢٠١٤م، ويتجاوز بذلك مستوى الانكماش الذي تعرض له خلال العام السابق (٢٠١٣م) حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط نحو ١,٦٪ وتشير التوقعات إلى أنه سيحقق معدل نمو يقل عن ١٪ عند مستوى ٠,٦٪ في عام ٢٠١٥م.

• وبالنظر إلى تطورات الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد حقق الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (الحقيقي) معدلاً للنمو يقدر بحوالي ٨,٤٪ في عام ٢٠١٤م، في مقابل ١٠,٥٪ في عام ٢٠١٣م، ويتوقع أن يحقق هذا الانفاق معدلاً للنمو يقدر بحوالي ٧,٩٪ في عام ٢٠١٥م.





• بينما حقق الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الحقيقي) نمواً يقدر بحوالي ٠,٣٪ في عام ٢٠١٣ م، ثم ارتفع هذا المعدل إلى ٠,٧٪ في عام ٢٠١٤ م، وكما يتوقع أن يواصل الإنفاق الاستهلاكي الخاص أدائه الإيجابي ليحقق معدلاً للنمو يقدر بنحو ٠,١٪ في عام ٢٠١٥ م وذلك ما يوضحه الجدول رقم (١١).

• وكما تشير البيانات الواردة بهذا الجدول إلى اتجاهات النمو الإيجابية التي حققها مؤشر تكوين رأس المال الثابت (الحقيقي) ضمن مكونات الاقتصاد السعودي، فقد بلغ معدل نمو رأس المال الثابت نحو ٤,٣٪ في عام ٢٠١٣ م، ثم ارتفع إلى نحو ٤,٧٪ في عام ٢٠١٤ م. وكذلك فإنه من المتوقع أن يحقق هذا المؤشر معدلاً للنمو يقدر بحوالي ٠,١٪ في عام ٢٠١٥ م.

• وبالنسبة لمستوى البطالة الكلية في أسواق المملكة، فقد تراوح معدلها عند حدود ٦٪ وذلك خلال العامين ٢٠١٣ م - ٢٠١٤ م، وكذلك الأمر بالنسبة للتوقعات الخاصة باتجاه مستوى البطالة عام ٢٠١٥ م والذي يتوقع أن يظل عند نفس هذا المعدل.

جدول رقم (١٠) أهم مؤشرات أداء الإقتصاد السعودي

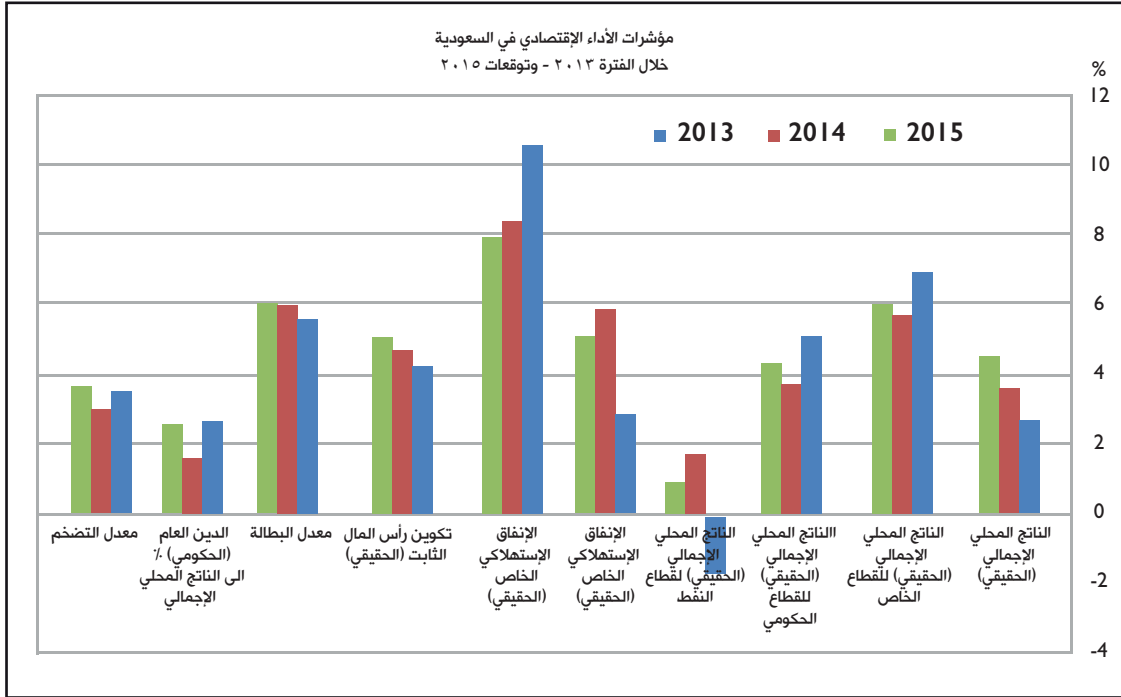
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م وتوقعات ٢٠١٥ م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)	2.67	3.59	4.5
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) للقطاع الخاص	6.95	5.70	6.0
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) للقطاع الحكومي	5.09	3.66	4.3
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) لقطاع النفط	(1.63)	1.72	0.9
الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الحقيقي)	2.9	5.87	5.1
الإنفاق الاستهلاكي العام (الحقيقي)	10.5	8.4	7.9
تكوين رأس المال الثابت (الحقيقي)	4.3	4.7	5.1
معدل البطالة	5.6	6.0	6.0
صادرات (مليار دولار)	377	377.8	369.1
واردات (مليار دولار)	152.7	163.3	175.2
الدين العام الحكومي (% الناتج المحلي الإجمالي)	2.7	1.6	2.5
معدل التضخم	3.5	3	3.7
إجمالي الاستثمار (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)	22.5	24.1	25.2
إجمالي المدخرات (الكلية) (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)	45.2	43.2	41.3

شكل رقم (١٠) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد السعودي

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م



• وتوضح البيانات المتوافرة عن التجارة الخارجية للمملكة، إلى اتجاه تطور صادراتها حيث يتراوح متوسط قيمة هذه الصادرات عند حدود 370 مليار دولار خلال السنوات 2013م - 2014م وكذلك الأمر بالنسبة لتدفقات هذه الصادرات في عام 2015م، والتي يتوقع أن تظل عند نفس مستواها السابق.

• وكذلك فقد ارتفع حجم الواردات خلال نفس الفترة، حيث ارتفع رصيدها من حوالي 153 مليار دولار عام 2013م، إلى نحو 163 مليار دولار عام 2014م بالإضافة إلى التوقعات بارتفاع قيمة هذه الواردات إلى حوالي 175 مليار دولار في عام 2015م.

• وفيما يتعلق باتجاه الدين العام (الحكومي)؛ فإن البيانات الواردة بالجدول رقم (10) تشير إلى تذبذب الوزن النسبي لهذا الدين إلى إجمالي الناتج المحلي والذي بلغ حوالي 2.7% في 2013م ثم انخفض إلى 1.6% في عام 2014م حسب بيان الميزانية العامة (36/1437 هـ) لوزارة المالية السعودية مع التوقعات بارتفاع هذا الوزن إلى حوالي 2.5% في عام 2015م.

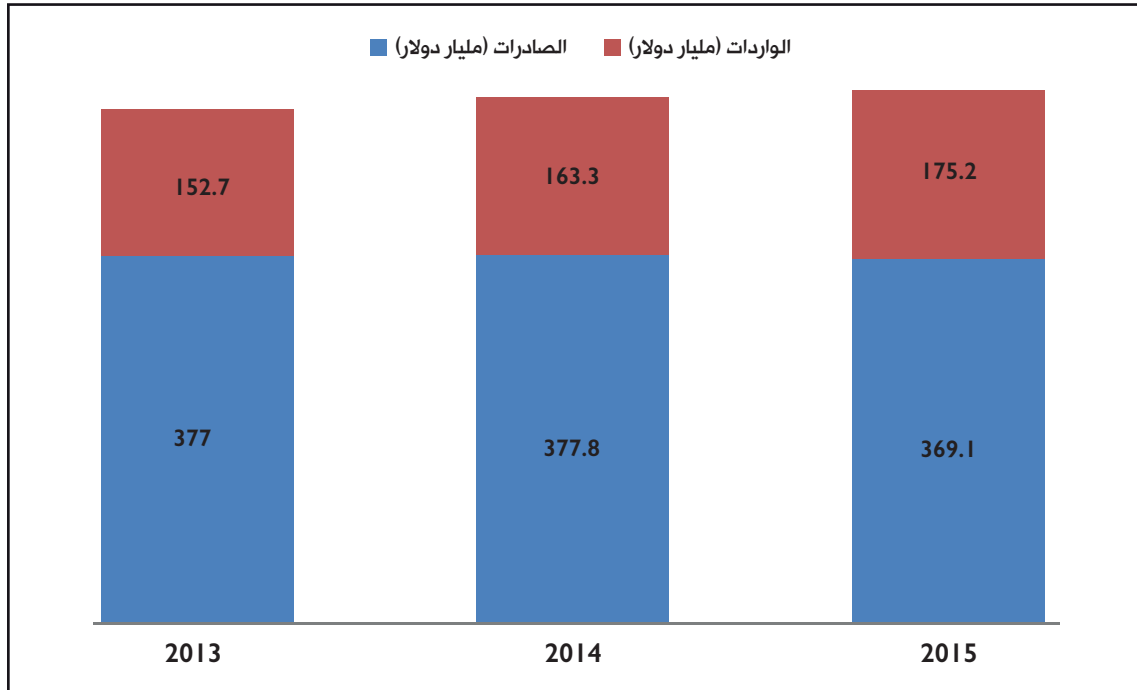




• وبالنسبة للاستثمار وتدفقاته نحو الاقتصاد السعودي، فمن الملاحظ أن الوزن النسبي لهذا الاستثمار بالنظر إلى إجمالي الناتج المحلي قد حقق ارتفاعاً طفيفاً بين عامي 2013 - 2014م، حين ارتفع من حوالي 22% في عام 2013م إلى حوالي 24% في عام 2014م، مع التوقعات أن يرتفع حجم مساهمة هذه التدفقات إلى حوالي 25% في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال 2015م.

شكل رقم (II) التبادل التجاري للمملكة

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م



• وفيما يتعلق بمساهمة المدخرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة، فإن وزنها النسبي يدور عند حدود 40% خلال سنوات المقارنة، فقد بلغ هذا الوزن حوالي 45% في عام 2013م، ولكنه انخفض إلى حوالي 43% في عام 2014م، وكما يتوقع أن يحقق اتجاهًا بالانخفاض خلال عام 2015م، ليصل إلى نحو 41%، وذلك وفق البيانات الواردة بالجدول، رقم (10).



٢ - تطورات سوق النفط:

تتسم أسواق النفط بصفة عامة بضعف الاستقرار وعدم التأكد وذلك لتعدد المؤثرات الاقتصادية والسياسية على هذه السوق، وقد انعكست هذه الحالة على استقرار أسعار النفط، التي تعرضت خلال العام الماضي لانخفاض عند أدنى مستوى لها منذ عام 2009م، وما زالت هذه الأسواق تشهد حركة للمد والجزر في هذه الأسعار، وذلك ما توضحه البيانات الواردة بالجدول رقم (12) الذي يشير إلى السمات العامة لأسواق النفط وذلك ما يمكن تناوله من خلال الآتي:

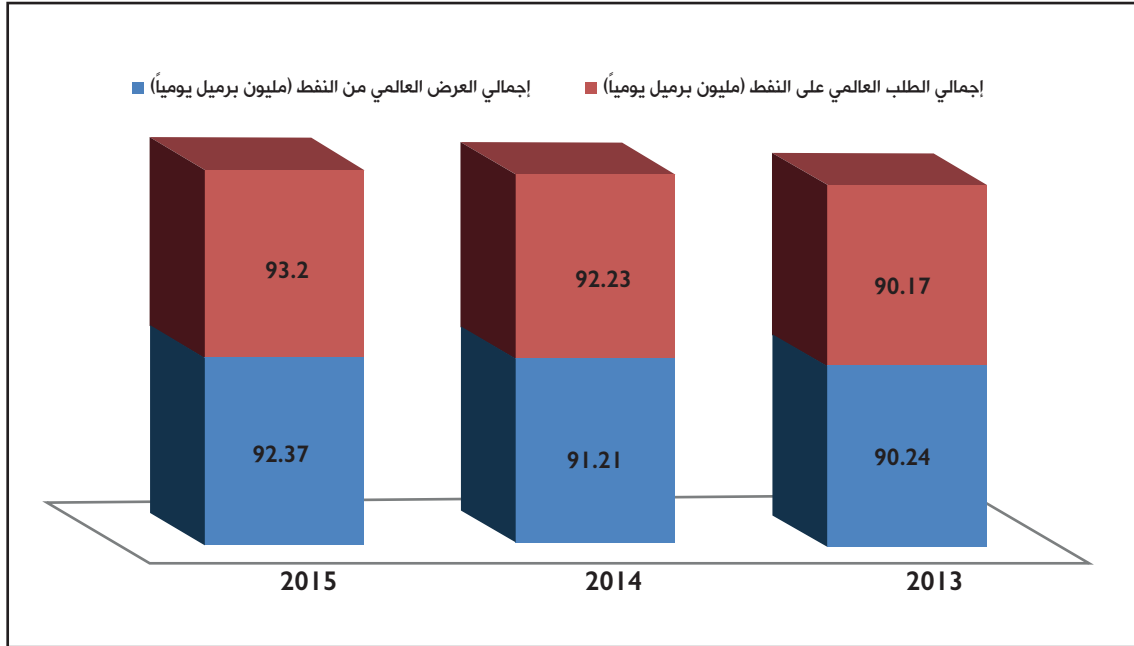
- أن إجمالي الطلب العالمي من النفط ظل عند حدود 90 مليون برميل يومياً خلال الفترة 2013 - 2014م، ويتوقع أن يستمر على هذا المنوال خلال عام 2015م. ويلاحظ أن دول منظمة التعاون الاقتصادي تعد المصدر الأكبر لهذا الطلب حيث تحوز على نحو 50% من إجمالي الطلب العالمي على النفط، بينما تمثل بقية دول العالم النسبة المتبقية كمصدر للطلب العالمي على النفط وبواقع 50% وذلك خلال الفترة 2013 - 2014م، مع التوقعات أن تحافظ هذه المصادر على نصيبها من هذا الطلب خلال عام 2015م.

- تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (11) إلى الفارق الطفيف في فائض عجز ميزان النفط العالمي خلال عامي 2013 - 2014م، كما توضح أن المملكة لازالت تحتل مكانتها كأكبر منتج في سوق النفط، وأنها تغطي الجزء الأكبر من حجم الطلب العالمي، حيث تقدر نسبة العرض من النفط السعودي بحوالي 32% من إجمالي الكميات المعروضة عالمياً، وذلك خلال عامي 2013 - 2014م، وكذلك خلال عام 2015م حسب التوقعات العالمية الواردة بهذا الجدول.



شكل رقم (١٢) العرض والطلب العالمي من النفط

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م



وأما بالنسبة للمصادر الأخرى، فإن دول الأوبك تمثل المصدر الثاني للعرض من النفط حيث يقدر الوزن النسبي لكميات هذا العرض بحوالي 30٪ من الكميات المعروضة في سوق النفط وذلك خلال عامي 2013 - 2014م، وكما يتوقع أن يظل المعروض من النفط عند هذه الحدود خلال العام القادم 2015م. بينما تغطي الدول من خارج منظمة الأوبك كميات العرض الأخرى من النفط.

• وفيما يتعلق بأسعار النفط العالمية، فإن متوسط سعر البرميل قد بلغ حوالي 104 دولار في عام 2013م، ثم انخفض بما نسبته حوالي 7.6٪ في 2014م ليصل متوسط السعر إلى حوالي 53 دولاراً للبرميل عام 2015م وبنسبة انكماش كبيرة تقدر بحوالي 45٪ بين عام 2014 - 2015م.

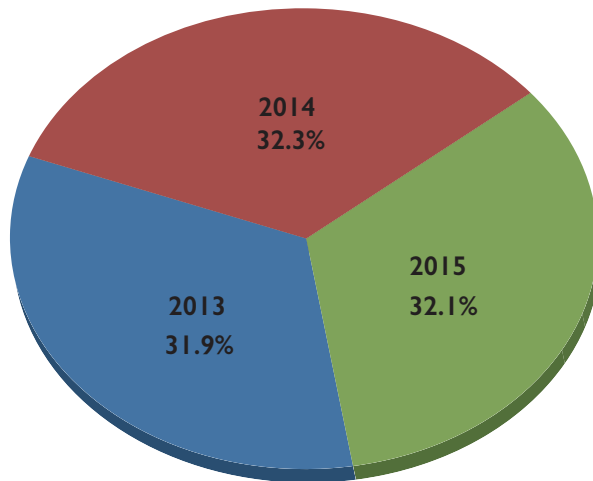
• وبالنسبة لإيرادات المملكة من النفط، تشير المصادر الموضحة بالجدول رقم (11) إلى التطورات في حجم هذه الإيرادات حيث يتوقع أن تصل إلى حوالي 930 مليار ريال (حسب وزارة المالية) في عام 2014م مقارنة بما قيمته نحو 1035 مليار ريال (1.03 تريليون ريال) في عام 2013م، بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 10٪ بين العامين، مع التوقعات أن يرتفع حجم هذه الإيرادات عام 2015م؛ ليصل إلى حوالي 1045 مليار ريال أي بما نسبته 12٪ عن مستواه في عام 2014م.

جدول رقم (١١)
مؤشر أداء سوق النفط العالمي
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م وتوقعات ٢٠١٥ م

(% نسبة مئوية)

المؤشر	2015	2014	2013
إجمالي الطلب العالمي على النفط (مليون برميل يومياً)	92.37	91.25	90.24
طلب منظمة التنمية والتعاون (% من إجمالي الطلب العالمي)	49.6	0.2	51
طلب الدول الأخرى (% من إجمالي الطلب العالمي)	50.4	49.8	49
إجمالي العرض العالمي من النفط (مليون برميل يومياً)	93.2	92.23	90.17
ميزان النفط العالمي	0.83	1.02	(0.07)
العرض من دول الأوبك (مليون برميل يومياً)	30.02	30.07	30.23
إنتاج المملكة من إجمالي عرض (إنتاج الأوبك)	32.1	32.3	31.9
متوسط السعر العالمي للنفط الخام (دولار/برميل)	53	96	104
الإيرادات النفطية بالمملكة (مليار ريال)	1045	930	1035

شكل رقم (١٣) إنتاج المملكة العالمي من إجمالي
إنتاج الأوبك من النفط
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م



٣. تكاليف المعيشة :

وهي تعبر عن التكاليف اللازمة لتحقيق مستوى محدد من المعيشة، ويتم قياس هذه التكاليف على أساس متوسط مجموعة من السلع والخدمات التي يتوقع أن يتم استهلاكها إما على مستوى الاستهلاك العام أو بالنسبة لمجموعة محددة من أصحاب الدخول.

وفي المملكة يتم (حالياً) حساب الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة على أساس 476 سلعة وخدمة وباعتبار أن سنة الأساس هي عام 2007م، ويتناول الجدول، رقم (12) أهم مؤشرات أرقام تكاليف المعيشة للأقسام الرئيسية للسلع والخدمات في المملكة خلال الفترة من 2013م وحتى الربع الأول 2015م، حيث يوضح هذا الجدول أبرز سمات هذه المؤشرات وذلك كما يلي:



• ارتفاع مستوى الرقم القياسي العام بين 2013 - 2014م بحوالي 2.7% ما يشير إلى ارتفاع معدل التضخم العام بالنسبة لتكاليف المعيشة.

وكذلك فقد ارتفع هذا الرقم في الربع الأول 2015م ما نسبته حوالي 2.1% مقارنة بمستواه في الربع الأول 2014م.

• أن الرقم القياسي بالنسبة لمجموعات السلع الرئيسية والبالغ عددها (12) مجموعة قد ارتفع في الربع الأول من عام 2015م بمعدلات تراوحت بين 0.3 - 9.3% عن مستوى الرقم القياسي لهذه المجموعات في الربع الأول 2014م. وهو ذات الاتجاه الذي شهده الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بين السنوات 2013 - 2014م حين ارتفع بين العامين بمعدلات تراوحت بين 2.1 - 7.2% بالنسبة لعشرة مجموعات باستثناء الرقم القياسي لمجموعة النقل والاتصالات الذي انخفض بنحو 0.5% بالنسبة لمجموعة النقل، وحوالي 0.1% بالنسبة لمجموعة الاتصالات بين العامين.



• من واقع بيانات الجدول، رقم (12)؛ يمكن الاستدلال على أهم التطورات بالنسبة لمجموعات السلع والخدمات التي حققت أعلى مستويات للتغير خلال فترة المقارنة وذلك على النحو التالي:

• واصلت مجموعة الترويج والثقافة تحقيق أعلى المستويات في ارتفاع تكاليفها، فقد بلغ الرقم القياسي لهذه المجموعة نحو 9.3٪ في الربع الأول 2015م عن مستواه في الربع الأول 2014م، كما سبق أن ارتفع الرقم الخاص بهذه المجموعة بمعدل 7.2٪ بين 2013 – 2014م.



جدول رقم (١٢)
مؤشر الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة بالمملكة
خلال ٢٠١٣ - ٢٠١٥م (الربع الأول)
(الأقسام الرئيسية للسلع) (١٠٠ = ٢٠٠٧)

الربع الأول			التغير	2014	2013	أقسام الإنفاق
التغير %	2014	2013				
2.1	131.5	128.8	2.7	130.1	126.7	الرقم القياسي العام
1.8	146.6	143.6	3.3	145.1	140.5	الأغذية والمشروبات
2.2	164.8	161.2	6.0	162.3	153.1	التبغ
2.2	107.3	105	0.7	105.5	104.8	الملابس والأحذية
1.1	159.4	157.3	3.4	159.1	153.8	السكن والمنافع (مياه - كهرباء - وقود)
2.9	130.7	127	4.6	128.2	122.6	تأثيث وتجهيز المنازل وصيانتها
3.0	114.5	111.2	3.3	112.6	109	الصحة
0.7	110.3	109.5	(0.5)	110.4	111	النقل
0.3	93.9	93.6	(0.1)	93.7	93.8	الإتصالات
9.3	119.3	109.1	7.2	114	106.3	الترويج والثقافة
0.5	116.3	115.7	2.9	115.9	112.6	التعليم
0.5	129.6	129	2.2	129.6	126.8	المطاعم والفنادق
1.9	120.4	118.2	2.1	120.1	117.6	السلع والخدمات المتنوعة

• كذلك من الملاحظ ارتفاع الرقم القياسي الخاص بمجموعة الخدمات الصحية في الربع الأول عام 2015م إلى 3٪ عن مستواه في الربع الأول عام 2014م، بينما كان مستواه بين عامي 2013 - 2014م عند معدل 3.3٪.

• وكذلك فإن البيانات الواردة بهذا الجدول تشير إلى أن مجموعة التأثيث والتجهيز المنزلي قد جاءت في المرتبة الرابعة من حيث ارتفاع مستوى تكاليفها بين الربع الأول 2014م، و الربع الأول 2015م حين ارتفعت بما نسبته 2.9٪ منخفضاً عن المستوى الذي بلغته في نهاية عام 2014م حين ارتفعت هذه التكاليف بما نسبته 4.6٪ عن مستواها في عام 2013م.

• وكذلك الأمر بالنسبة لمجموعة السكن والمنافع والتي ارتفعت بنسبة 1.1٪ في الربع الأول 2015م مقارنة بمستوى التكاليف المعيشية لهذه المجموعة في الربع الأول 2014م. بينما بلغت نسبة ارتفاع هذه التكاليف بين عامي 2013 - 2014م نحو 3.4٪.

• ثم جاءت مجموعة الملابس والأحذية في المرتبة التالية في الارتفاع حيث زادت بنسبة 2.2٪ في الربع الأول 2015م عن مستواها من التكاليف في الربع الأول 2014م بينما بلغ مستوى ارتفاعها في 2014م نحو 0.7٪ عن مستوى الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الخاص بهذه المجموعة عام 2013م.



• وكذلك تسير بيانات ذلك الجدول رقم (12) إلى ارتفاع تكلفة الانفاق على مجموعة التبغ بما نسبته 2.2٪ في الربع الأول 2015م، مقارنة بمستوى هذه التكلفة في الربع الأول 2014م. بينما يستدل على مستوى الزيادة في الرقم القياسي لتكاليف شراء هذه المجموعة السلعية في 2014م حين ارتفعت بنسبة 6٪ عن مستواها عام 2013م.



• ومن بين المجموعات السلعية التي شهدت ارتفاعاً في تكاليف المعيشة بالنسبة لها مجموعة الأغذية والمشروبات التي زادت بنسبة 1.8٪ بين الربع الأول 2014 - 2015م ومواصلة ذلك بالاتجاه الذي انتهت إليه عام 2014م حين ارتفعت بما نسبته 3.3٪ عن مستوى هذه التكلفة عام 2013م.



• وبالنسبة لبقية المجموعات من السلع والخدمات؛ فإنها قد ارتفعت بنسب تتراوح بين 0.3 - 0.7% في الربع الأول 2015م، مقارنة بمستوى تكاليفها في الربع الأول 2014م. بينما حققت هذه المجموعات والتي تشمل: النقل، والاتصالات، والتعليم، والمطاعم والفنادق معدلات من التغير عام 2014م تراوحت بين ناقص (5) - 2.9%، وذلك ما توضحه البيانات الواردة بالجدول رقم (12) أعلاه.

ع- النشاط المصرفي :

تهدف السياسة النقدية في المملكة إلى تحقيق الاستقرار في القطاع المالي ليقوم بدوره لجذب الاستثمارات وتشجيع الإدخار، وفي هذا الاتجاه فقد عبر تصنيف مؤسسة "فيتش" عن قوة ومتانة الاقتصاد السعودي واستقرار السوق الائتماني بوصفه أساس القطاع المالي؛ فقد أكدت المؤسسة في فبراير 2015م على تصنيف السقف الائتماني للمملكة عند المستوى "AA" والذي يعبر عن انخفاض مستوى المخاطر، وعن قدرة النظام المصرفي على سداد التزاماته المالية. كما صنفت الدين السيادي قصير الأجل بالعملة الأجنبية عند المستوى F1 والذي يعبر عن القدرة العالية على سداد الالتزامات المالية الآنية.

وقد استندت هذه المؤشرات إلى الأداء المتطور للموارد المالية والاقتصادية لكفاءة القطاع المصرفي، وذلك ما عكسته البيانات والإحصائيات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2013 - 2015م (الربع الأول)، وكما يتناولها الجدول رقم (13) الذي يبين أبرز سمات هذا التطور، وذلك من خلال المحددات التالية:



١.٤ عرض النقود :

يتمثل مقياس عرض النقود أو الكتلة النقدية في المكونات الأساسية التي تشمل: النقد المتداول خارج المصارف، والودائع الادخارية، والودائع تحت الطلب، الودائع الأخرى (شبه النقود). ويعبر عرض النقود عن حجم السيولة في السوق. وفي هذا الشأن؛ فإن أبرز سمات عرض النقود في المملكة تتمثل في الجوانب التالية:

• ارتفاع معدل نمو هذا العرض في عام 2013م إلى حوالي 11٪، ثم ارتفاعه إلى نحو 12٪ في عام 2014م، ويلاحظ اتجاه عرض النقود إلى الانخفاض خلال الربع الأول 2015م عن مستواه في الربع الأول 2014م حين بلغ حوالي 10.2٪، وذلك ما تشير إليه البيانات الواردة بالجدول رقم (13).

• ويلاحظ من واقع هذه البيانات أن الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) قد حققت معدلاً للنمو بلغ حوالي 14٪ في عام 2013م ثم ارتفع إلى 15٪ في عام 2014م بينما بلغ الوزن النسبي لهذه الودائع نحو 51٪ من إجمالي عرض النقود في عام 2014م.

• وكذلك فقد ارتفع الوزن النسبي للودائع تحت الطلب إلى إجمالي عرض النقود إلى حوالي 6.4٪ في الربع الأول 2015م.

• ويبين هذا الجدول أن حجم النقد المتداول خارج المصارف قد حقق نمواً عام 2013م بمعدل يقدر بحوالي 7.5٪، ثم مواصلته الارتفاع حتى عام 2014م حين حقق معدلاً للنمو بلغ حوالي 7.4٪. وكذلك فقد ارتفع الوزن النسبي للنقد المتداول خارج المصارف إلى إجمالي عرض النقود في الربع الأول 2015م حين بلغ حوالي 9.3٪ مقارنة بمستوى هذا الوزن في عام 2013م حين بلغ نحو 9.1٪.

• وكذلك فقد حققت الودائع الزمنية والادخارية معدلاً للنمو بلغ حوالي 6.4٪ في عام 2013م ارتفع إلى نحو 15.6٪ في عام 2014م.



جدول رقم (١٣)
أهم مؤشرات أداء القطاع المصرفي بالمملكة
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

البيان		معدل النمو %		الربع الأول	
		2014	2013	2014	2015
النقد المتداول خارج المصارف		7.4	7.5	9.1	9.3
الودائع تحت الطلب		15.4	13.7	51	64.8
الودائع الزمنية والإدخارية		15.6	6.4	19	24
الودائع الأخرى (شبه نقدية)		(6.3)	9.6	11.8	11.3
إجمالي عرض النقود		1729356	1545149	1620689	1785279
معدل النمو		11.9 %	10.9 %		10.2 %

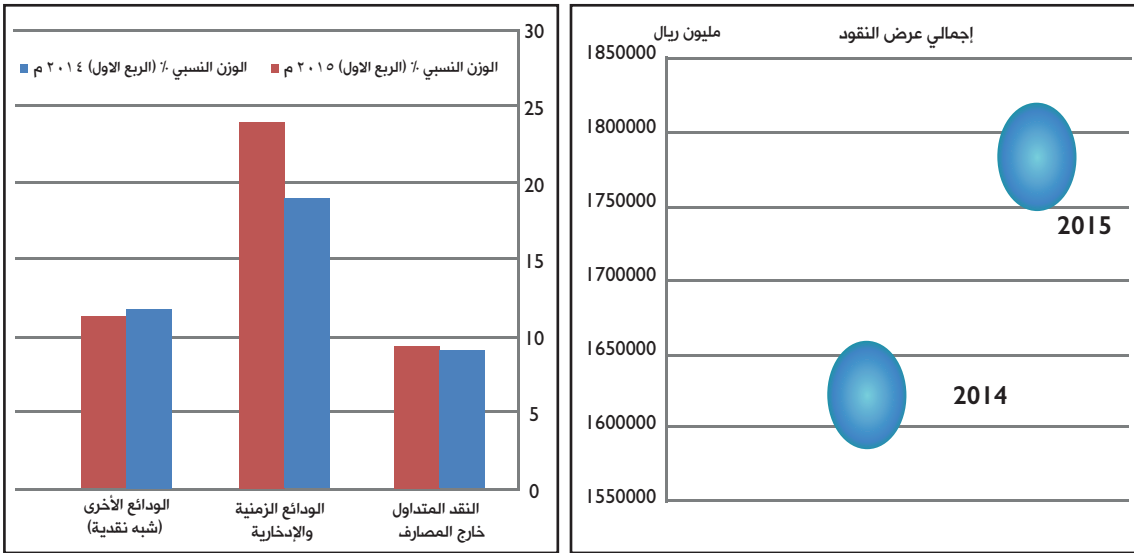
- كما ارتفع الوزن النسبي لهذه الودائع من إجمالي عرض النقد إلى حوالي 24٪ في الربع الأول عام 2015م، مقارنة بوزنه في عام 2014م حين بلغ نحو 19٪.
 - ويشير هذا الجدول أيضاً إلى انكماش الودائع الأخرى أو شبه النقدية (الودائع بالعملات الأجنبية، وداائع الاعتمادات المستندية، والتحويلات النقدية، وعمليات إعادة الشراء بين المصارف)؛ فقد حققت هذه السيولة معدلاً سالباً للنمو بلغ نحو (6.3٪) في عام 2014م بينما بلغ معدل نمو هذه السيولة حوالي 9.6٪ في عام 2013م.
- وكما يشير هذا الجدول إلى انخفاض الوزن النسبي لهذه السيولة في الربع الأول 2015م حين بلغ نحو 11.3٪ من إجمالي عرض النقود مقارنة بحجم هذا الوزن نحو 11.8٪ في الربع الأول 2014م.





- ويتناول الجدول رقم (14) هيكلية موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2013م - 2015م، حيث يوضح السمات التالية لهذه الموجودات (الأصول):
- أن استثمارات مؤسسة النقد الأجنبي في الأوراق المالية بالخارج تمثل الوزن النسبي الأعلى من إجمالي موجودات (أصول) المؤسسة حيث يقدر وزنها النسبي عند حدود 70٪ من هذه الأصول خلال فترة المقارنة.

شكل رقم (١٤) أهم مؤشرات أداء القطاع المصرفي بالمملكة
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م



• بينما يقدر الوزن النسبي لودائع المؤسسة في بنوك بالخارج نحو 15٪ في الربع الأول 2015م، حيث انخفض هذا الوزن مقارنة بوضعه خلال عام 2013م حين بلغ نحو 20٪، وكذلك في عام 2014م حين بلغ 18٪ من إجمالي الموجودات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

• وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن الوزن النسبي للنقد الأجنبي والذهب من أصول مؤسسة النقد يمثل حوالي 9٪ في الربع الأول 2015م، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمستوى الذي حققه في عام 2013م حين بلغ الوزن النسبي للنقد الأجنبي والذهب نحو 7٪ من إجمالي أصول المؤسسة وحوالي 8٪ في عام 2014م.

• وأما النقد الورقي المحلي، فإنه يمثل حوالي 1٪ من إجمالي أصول مؤسسة النقد العربي السعودي خلال السنوات 2013 - 2015م (الربع الأول) وذلك ما توضحه البيانات الواردة بالجدول رقم (14).



• وفيما يتعلق باتجاه تطور موجودات المصارف التجارية العاملة بالمملكة خلال السنوات 2013 - 2015م، فإن الجدول رقم (15) يتناول أهم خصائص هذه الأصول، وذلك حسب الآتي:

• أن أصول المصارف التجارية بالمملكة قد حققت معدلاً للنمو يقدر بحوالي 8.5٪ في الربع الأول 2015م، مقارنة بمعدل انكماش في حجم هذه الأصول يقدر بحوالي (6.6) ٪ في الربع الأول 2014م.

• وكذلك فقد حققت هذه الأصول معدلاً للنمو بلغ حوالي 13٪ عام 2014م.



جدول رقم (١٤)
تطور موجودات (أصول) مؤسسة النقد العربي السعودي
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م

(الوزن النسبي %)

البيان	2013	2014	2015 (الربع الأول)
نقد أجنبي وذهب	7.11	7.74	8.6
نقد محلي (ورقي)	1.03	1.26	1.3
ودائع في البنوك بالخارج	19.96	18.3	15.2
إستثمارات أوراق مالية بالخارج	71.30	71.58	74.1
موجودات متنوعة	0.60	1.12	0.8
	% 100	% 100	% 100
الإجمالي (مليون ريال)	2.738.728	2.792.109	2656368



• وكما توضح بيانات هذا الجدول أن الوزن النسبي لمطلوبات المصارف لدى القطاع الحكومي تمثل حوالي 5٪ خلال مختلف السنوات 2013 - 2015م، ففي عام 2013م نجد أن الوزن النسبي لهذه المطلوبات قد بلغ حوالي 5٪ من إجمالي موجودات المصارف التجارية، بينما انخفض بمستوى طفيف وبما يقدر بحوالي 4.6٪ في عام 2014م، وكذلك بلغ نفس هذا المستوى في الربع الأول 2014م، بينما ارتفع بصورة طفيفة في الربع الأول عام 2015م حين بلغ 4.8٪.

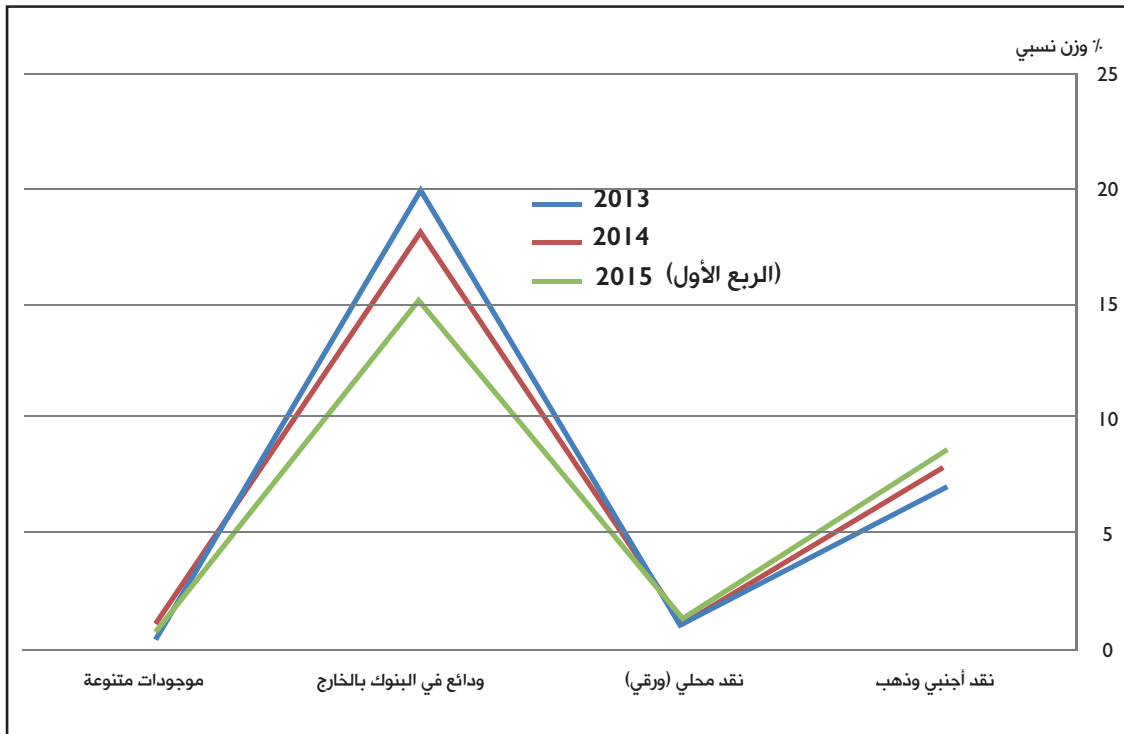
• وبالنسبة لمطلوبات القطاع الخاص (والتي تشمل: القروض والسلف والاستثمارات وغيرها من أشكال الائتمان) فإن وزنها النسبي يمثل نحو 59٪ من إجمالي موجودات المصارف التجارية خلال الفترة 2013 - 2015م، وذلك ما يوضحه الجدول، رقم (15).



- وكذلك فإن الأصول الأخرى (الأصول الثابتة لدى المصارف والمطلوبات على مؤسسات مالية وغير مالية، الموجودات الأجنبية، الاحتياطيات المصرفية وغيرها)؛ فإن وزنها النسبي يقدر بحوالي 36% من إجمالي المصارف التجارية خلال السنوات 2013م - 2015م.

شكل رقم (١٥) تطور موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م (الربع الأول)



جدول رقم (١٥) تطور موجودات (أصول) المصارف التجارية بالمملكة ومطلوباتها من القطاعين العام والخاص بالمملكة

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م

(الوزن النسبي %)

البيان	الإجمالي (مليون ريال)	النمو %	مطلوبات الحكومة	مطلوبات الخاص	الأصول الأخرى
2013	1893283		4.9	59.3	35.8
2014	2132577	12.6	4.6	58.9	36.5
(الربع الأول) 2014	1990675	(6.6)	4.6	59.2	36.3
(الربع الأول) 2015	2175808	8.5	4.8	58.6	36.6

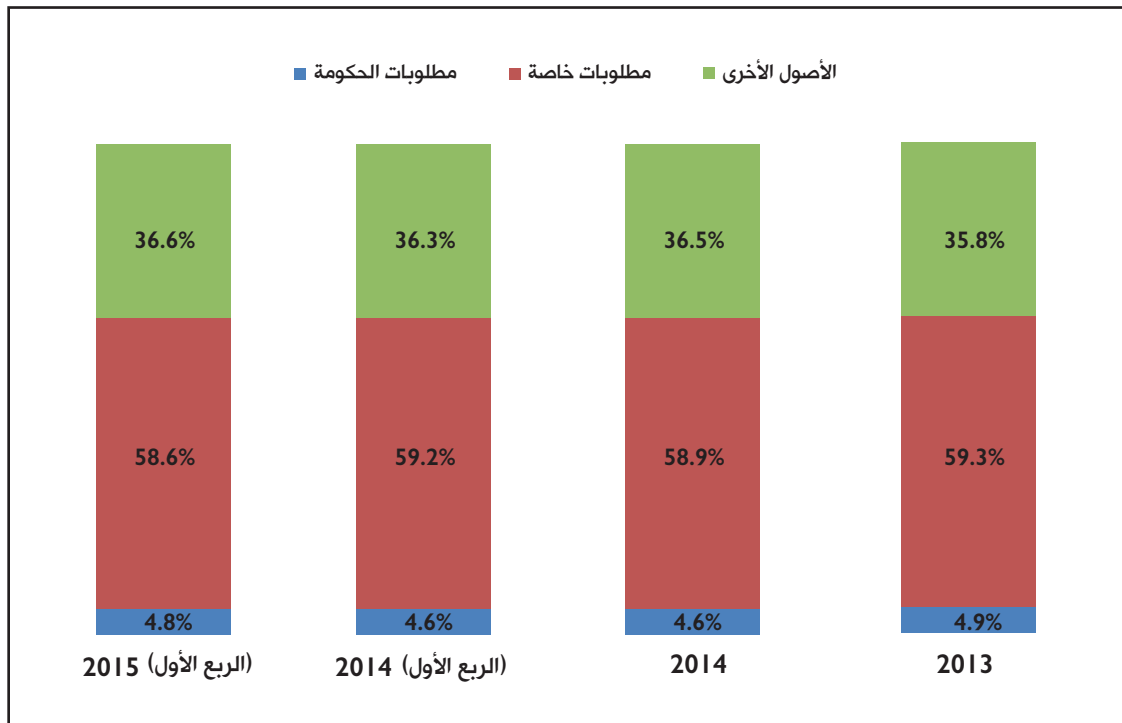
٥- تطورات سوق الأسهم :

تعد الأسهم أحد أهم مكونات السوق المالية في المملكة، وذلك إلى جانب الصكوك والسندات وغيرها من الأشكال الأخرى للأدوات المالية وفي هذا السياق يتناول هذا التقرير أبرز تطورات سوق الأسهم في المملكة خلال الفترة 2013م – 2015م (إبريل)، وذلك وفق البيانات الواردة بالجدول رقم (16) الذي يشير إلى المحددات التالية :

- أن عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم بالمملكة قد بلغ حوالي 168 شركة وذلك حتى مارس 2015م، مقارنة بنحو 163 شركة في عام 2013م، مما يشير إلى نمو عدد الشركات المدرجة بالسوق بحوالي 3.1٪ خلال الفترة 2013 - 2015م (مارس).



شكل رقم (١٦) تطور موجودات البنوك التجارية بالمملكة
خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م (الربع الاول)



• وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن المؤشر العام لأداء السوق قد أغلق عند 9834 نقطة في أبريل 2015م محققاً ارتفاعاً بنسبة 12٪ بين شهري مارس – إبريل 2015م، بينما كان قد انخفض بنسبة 2.4٪ في 2014م عن مستواه في عام 2013م.

• وكذلك فقد تطور عدد الأسهم التي تم تداولها في السوق خلال فترة المقارنة حيث ارتفعت من حوالي 53.5 مليار سهم في عام 2013م إلى أكثر من 70.8 مليار سهم في عام 2014م وبمعدل زيادة بلغ حوالي 32٪ بين العامين مما يعبر عن حجم وقوة نشاط السوق، بينما انخفض عدد هذه الأسهم إلى حوالي 7.54 مليار سهم في إبريل 2015م في مقابل 7.85 مليار سهم في مارس 2015م وبمعدل سالب يقدر بحوالي (3.9)٪ بين الشهرين.

جدول رقم (١٦) تطور أداء سوق الأسهم بالملكة خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥م (أبريل)

البيان	2013	2014	2015 (أبريل)	2015 (مارس)	التغير % **
عدد الشركات	163	169	N.A	168	3.1
المؤشر العام لأسعار الأسهم (١٩٩٩=١٠٠)	8535.6	8333.3	9834.5	8778.9	12
عدد الأسهم المتداولة (مليون)*	53527	70803	7544	7847	(3.9)
قيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال)	1369666	2146512	197358	214394	(8.6)
القيمة السوقية للأسهم (مليار ريال)	1752855	1812891	2160	1898	13.8
معدل دوران الأسهم	78	118	9.1	11	*

• وفيما يتعلق بقيمة هذه الأسهم فإنها قد تجاوزت حوالي 214 مليار ريال في إبريل 2015م مقارنة بما قيمته 197 مليار ريال في مارس 2015م، أي أن قيمة الأسهم المتداولة قد انخفضت بحوالي 8.6٪ بين الشهرين، وبينما كانت قد حققت اتجاهًا إيجابيًا خلال العامين 2013 - 2014م حين حققت معدل زيادة يقدر بنحو 56.7٪ في عام 2014م.

• وكذلك توضح القيمة السوقية للأسهم (أي القيمة النظرية للأسهم المصدرة حسب سعر السوق) بأنها قد ارتفعت بين إبريل - ومارس 2015م حين بلغت حوالي 2160 مليار ريال في إبريل 2015م وبمعدل زيادة يقدر بنحو 14٪ عن مستواه في مارس 2015م، وكذلك فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بين 2013 - 2014م وبمعدل زيادة يقدر بنحو 3.4٪ حين بلغت هذه القيمة أكثر من 1812 مليار ريال في عام 2014م.

• ومن واقع البيانات الواردة بالجدول، رقم (16) فقد ارتفع معدل دوران الأسهم إلى مستوى عال عام 2014م حين بلغ نحو 118٪، كما بلغ هذا المعدل نحو 78٪ عام 2013م؛ ما يشير إلى ارتفاع درجة السيولة في سوق الأسهم السعودي، وقد تواصل هذا المعدل وبمستوى معتدل في إبريل عام 2015م حين بلغ حوالي 9.1٪ مقارنة بمستواه في مارس حين بلغ 11٪.

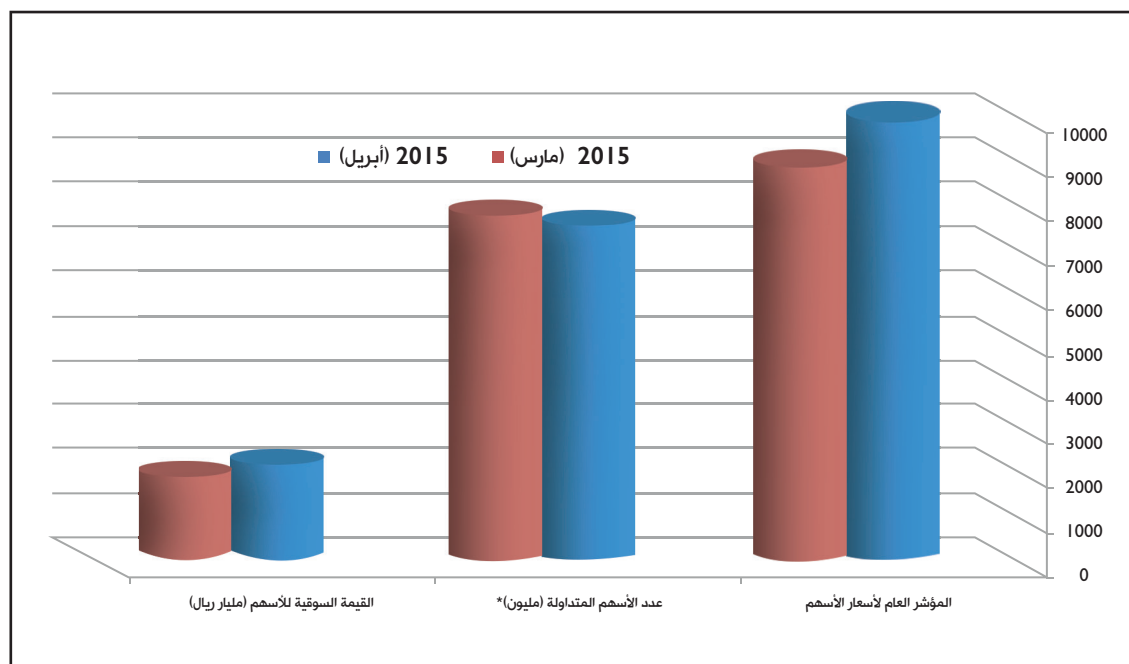
وتشير البيانات الواردة بالجدول، رقم (17) إلى اتجاهات الأداء القطاعي للأسهم، وذلك بالنسبة لمجمل القطاعات التي يغطيها سوق الأسهم السعودي والبالغ عددها (15) قطاعاً، حيث يبين هذا الجدول السمات الأساسية لذلك الأداء خلال الفترة 2013 - 2015م (أبريل)، وحسب المحددات التالية :

• ارتفاع مؤشر قطاع السياحة والفنادق في أبريل ليصل إلى 24597 نقطة، وهو أعلى مستوى بالنسبة لمختلف القطاعات التي يشير إليها هذا الجدول، يليه في ذلك المؤشر الخاص بقطاع المصارف والخدمات المالية والذي أغلق عند 21790 نقطة في أبريل 2015م. وأما قطاع التجزئة فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث الأداء حيث أغلق المؤشر القطاعي الخاص بهذا النشاط عند 17799 نقطة في ذلك الشهر.



شكل رقم (١٧) تطور أداء سوق الاسهم بالملكة

في شهر ابريل ٢٠١٥م



جدول رقم (١٧)
تطور أداء القطاعات بسوق الأسهم بالمملكة

خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م (أبريل)

(الوزن النسبي %)

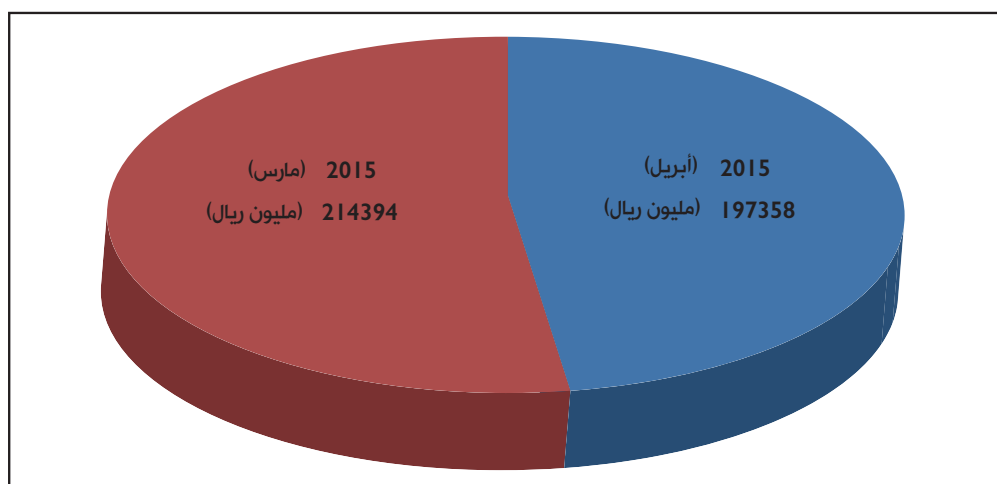
القطاع	2013		2014		2015 (أبريل)	
	قيمة الأسهم المتداولة %	المؤشر القطاعي	قيمة الأسهم المتداولة %	المؤشر القطاعي	قيمة الأسهم المتداولة %	المؤشر القطاعي
المصارف والخدمات المالية	9.69	17865	13.03	18314	12.2	21790
الصناعات البتروكيماوية	14.34	7545	15.50	5857	22.4	6982
الأسمنت	6.72	7023	3.68	6853	4.7	7064
التجزئة	7.18	11698	6.05	15518	6.3	17799
الطاقة والمرافق الخدمية	0.70	53590	0.76	5648	14.0	7302
الزراعة والصناعات الغذائية	6.81	9193	7.99	11670	8.5	12295
الإتصالات وتقنية المعلومات	6.57	2657	6.91	1942	5.2	1861
التأمين	19.48	1207	14.86	1276	10.4	1663
شركات الإستثمار المتعددة	2.46	4351	2.94	3679	5.3	4339
الإستثمار الصناعي	5.83	7088	7.58	6593	15.3	9175
التشييد والبناء	3.99	1503	6.13	3303	7.8	3784
التطوير العقاري	10.80	4763	9.24	5916	8.9	8324
النقل	2.45	6477	2.25	7243	15.4	9774
الإعلام والنشر	0.98	2736	0.87	2201	11.7	2429
الفنادق والسياحة	2.44	16174	2.20	19770	9.5	24597
الإجمالي (مليون ريال)	1369666	*8535.5	2146512	*8333.3	%(8.6)	*9834.5



• وكذلك فإن البيانات الواردة بهذا الجدول توضح ارتفاع الوزن النسبي لقيمة الأسهم المتداولة في قطاع التأمين والتي تقدر بحوالي 22٪ من إجمالي قيمة التداول في أبريل عام 2015م. بينما احتل قطاع النقل المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي في قيمة الأسهم المتداولة وذلك بما نسبته 15.4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في أبريل عام 2015م.

شكل رقم (١٨) قيمة الاسهم المتداولة

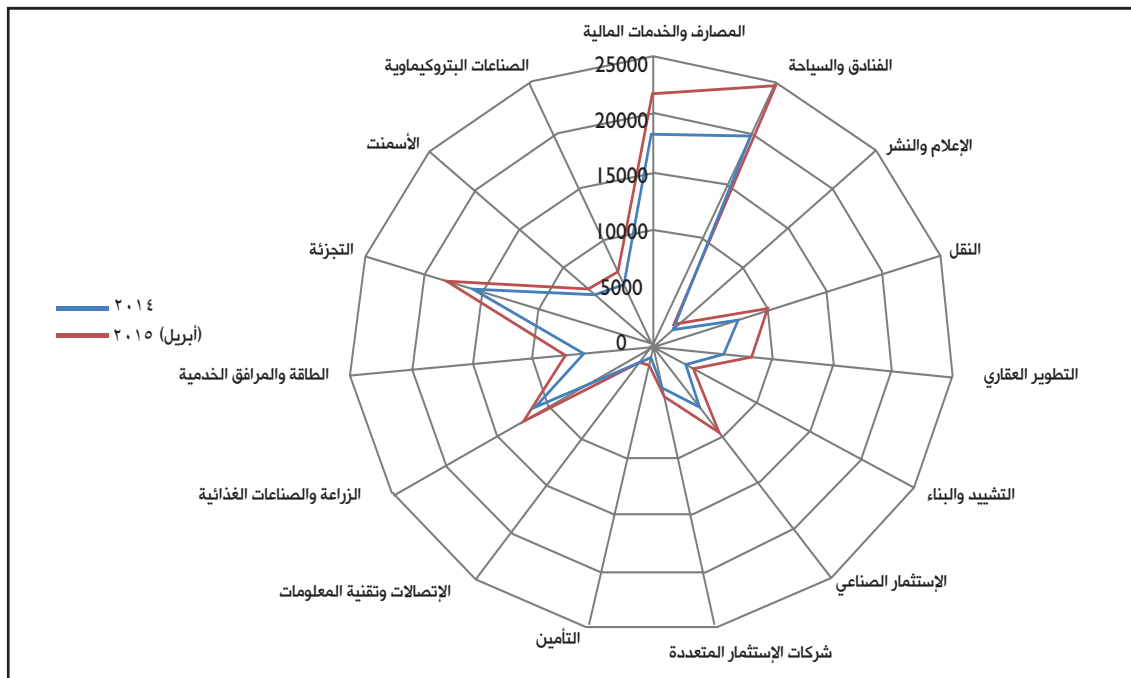
(مارس - ابريل) ٢٠١٥م



وقد جاء قطاع التطوير العقاري في المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع وزنه النسبي لقيمة الأسهم المتداولة لهذا القطاع والتي بلغ وزنها النسبي حوالي 11٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في عام 2013م. بينما تراوح الوزن النسبي لبقية القطاعات ما بين 4.7٪ - 12.2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في ذلك الشهر من هذا العام (2015م) ، وذلك ما تشير اليه البيانات الواردة بالجدول رقم (17).



شكل رقم (١٩) أداء القطاعات الاقتصادية بسوق الاسهم بالمملكة
(أبريل) ٢٠١٤-٢٠١٥ م



٦-الميزانية العامة للدولة :

تعكس الميزانية العامة خطة الحكومة أو الدولة لسنة مالية محددة، حيث تتضمن هذه الخطة بياناً بالإيرادات والمصروفات الخاصة بمختلف المشروعات التي تخطط الدولة لتنفيذها. تتناول هذه الفقرة أبرز تطورات الميزانية العامة للمملكة خلال عامي 2013 - 2014م إلى جانب تناول الميزانية التقديرية المجازة لعام 2015م، وذلك من خلال الجدول، رقم (18) الذي يوضح الجوانب التالية:

• انخفاض الإيرادات العامة للدولة بين عامي 2013 - 2014م بما نسبته حوالي 7.5٪ بين العامين، وهي فترة تتزامن مع الأداء الهش للاقتصاد العالمي وبدء تأثر اتجاهات أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة بهذا الأداء، كما تم الإشارة إليه سابقاً (جدول رقم 11). بينما تقدر الإيرادات العامة في ميزانية العام المالي 2015م بحوالي 715 مليار ريال، بمعدل انخفاض يمثل نحو 32٪ عن مستوى حجم هذه الإيرادات في عام 2014م، وذلك مع الأخذ في الاعتبار اتجاهات الانخفاض في أسعار النفط والتي بلغت أدنى مستوى لها منذ 2009م (كما أشار إليه بيان وزارة المالية للميزانية العامة للعام 36/1437هـ - 2015م).



• وبالنسبة للمصروفات العامة: فإنها قد اتجهت نحو الزيادة بين عامي 2013 - 2014م وبما نسبته حوالي 19٪، بينما يتوقع أن ينخفض حجم هذا الانفاق في عام 2015م بما يعادل نحو 22٪ عن مستواه في عام 2015م، وقد أكد بيان وزارة المالية الخاصة بالميزانية استمرار الانفاق والاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية في مجالات التعليم والصحة والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية والصرف الصحي وغيرها من المشاريع التنموية الحيوية، وما يؤكد مواصلة الجهود لتحقيق التنمية المستدامة بالمملكة.

• وكذلك تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (18) إلى انخفاض مستوى فائض الميزانية بين عامي 2013 - 2014م وحيث بلغ رصيد العجز في هذه الميزانية حوالي 54 مليار ريال أي ما يعادل حوالي 26٪ عن مستوى الفائض المتحقق في عام 2013م.

• وبالنسبة لاتجاه الدين العام فإنه قد انخفض إلى مستويات كبيرة حيث بلغ معدلات تراوحت بين 1.6 - 2.7٪ كما تم الإشارة إليه سابقاً، (جدول رقم 10).

جدول رقم (١٨)
تطور الميزانية العامة للمملكة
٢٠١٣ - ٢٠١٥ م

(مليار ريال)

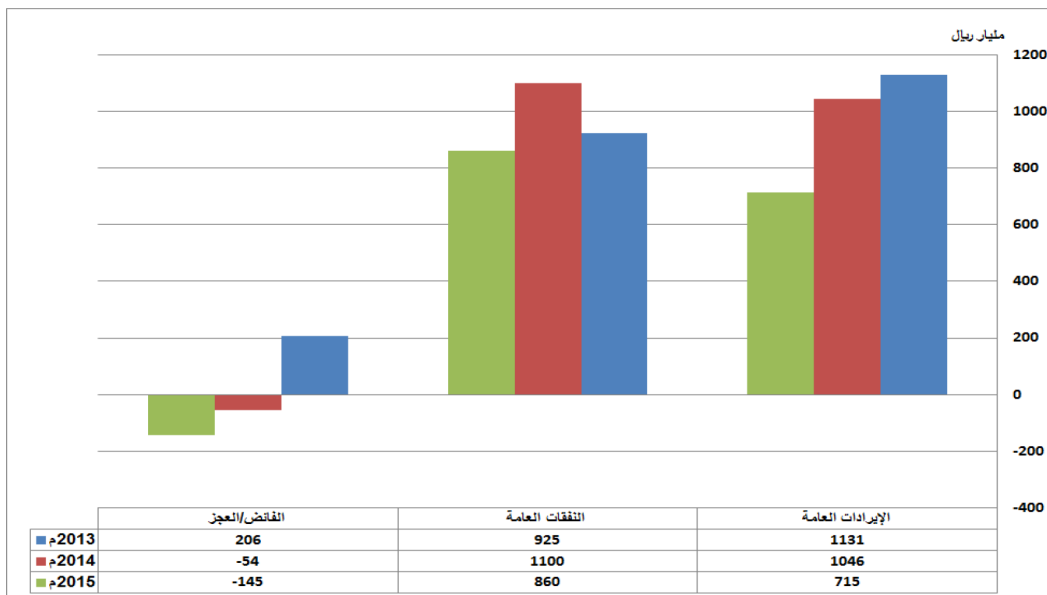
البيان	2013	2014	النمو %	2015	التغير %
الإيرادات العامة	1131	1046	(7.5)	715	(31.6)
النفقات العامة	925	1100	18.9	860	(21.8)
الفائض / العجز	206	(54)	26.2	(145)	(168)
الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي %	2.7	1.6	(20.7)	2.5	56



المخصصات القطاعية :

تتناول هذه الفقرة الهيكل العام للمصروفات الخاصة بالميزانية التقديرية للعام 1437/36هـ (2015م) وذلك بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، وكما يوضحه الجدول رقم (19) ووفقاً للآتي:

شكل رقم (٢٠)
الايادات والنفقات العامة والفائض/ العجز
٢٠١٣-٢٠١٥ م



• أن قطاع التعليم والتدريب والذي يمثل المرتكز الأساسي لتغذية سوق العمل بالقوى الماهرة، قد حاز على الأولوية في حجم الانفاق العام، حيث بلغت مخصصات هذا القطاع نحو 25٪ من إجمالي المصروفات العامة.

• ثم جاء قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في المرتبة الثانية من حيث الانفاق فقد خصص لهذا القطاع حوالي 19٪ من إجمالي حجم المصروفات العامة في هذه الميزانية، وذلك من أجل استكمال المشاريع المرتبطة بمجال الصحة وتجهيز المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، كما اشار إليه بيان الميزانية الصادر عن وزارة المالية.



جدول رقم (١٩)
توزيع مخصصات الإنفاق بالميزانية العامة (حسب القطاعات)
للعام ٣٦ / ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م)

(مليار ريال)

القطاع	المخصص	٪ إلى المصروفات
التعليم والتدريب	217	25
الصحة والتنمية الإجتماعية	١60	١8.6
الخدمات البلدية	40	4.6
التجهيزات الأساسية والنقل	63	7.3
الموارد الإقتصادية (المنافع)	60	6.9
القطاعات الحكومية الأخرى	320	37.2
الإجمالي	860	% 100



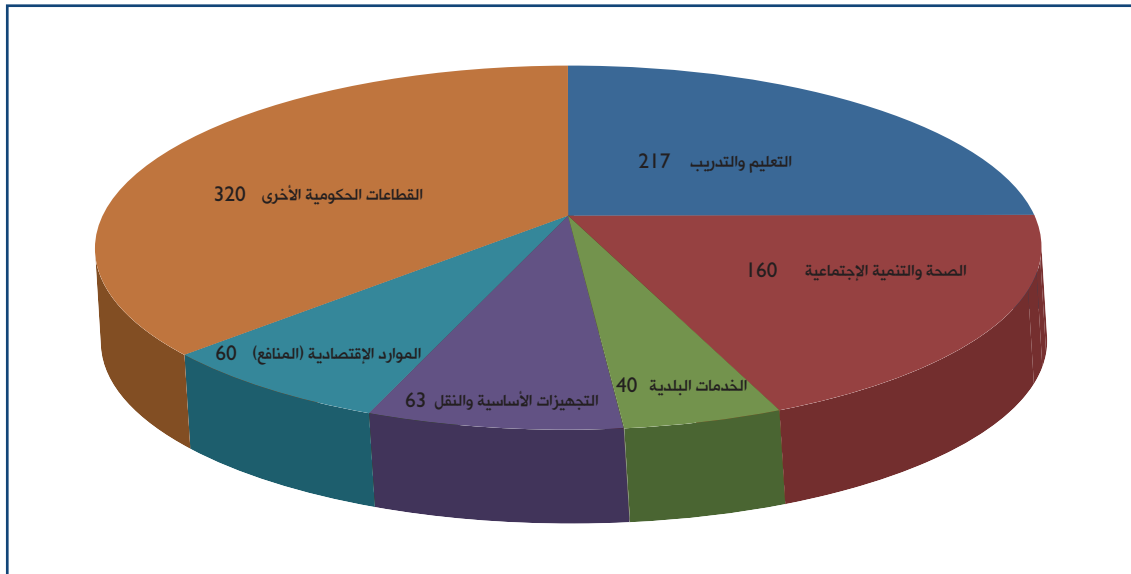
• وجاءت مخصصات البنية الأساسية والنقل في المرتبة الثالثة بما نسبته حوالي 7.3٪ من إجمالي المصروفات العامة، حيث تغطي هذه المخصصات الانفاق على المشاريع الجديدة للتجهيزات الأساسية لبعض المدن الصناعية، بالإضافة إلى مشاريع النقل القائمة من طرق وموانئ وخطوط حديدية ومطارات وغيرها من المشاريع المتوقع إنجازها خلال العام المالي 36/1437 هـ (2015م).

• وكذلك تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (19) إلى المخصصات التي تم تقديرها لتغطية نفقات المشاريع الجديدة والقائمة بالنسبة لمياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي خلال عام 36/1437 هـ (2015م) حيث حازت هذه المخصصات حوالي 7٪ من إجمالي حجم المصروفات التقديرية لهذا العام.

• وبالنسبة للخدمات البلدية والتي تمثل المرتكز الأساسي في عملية التنمية المحلية على مستوى المحافظات والمدن بالمملكة فإن إجمالي المخصصات التي تضمنتها ميزانية العام المالي 36/1437 هـ (2015م) لمواجهة احتياجات الانفاق لاستكمال المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة، يمثل نحو 5٪ من إجمالي المصروفات العامة لهذا العام، وذلك وفقاً للبيانات الواردة رقم (19) أعلاه.

شكل رقم (٢١) انفاق الميزانية العامة بالمليار ريال في

٢٠١٥ م (حسب القطاعات)





- شكل رقم (1) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (2) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (3) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة اتحاد الدول المستقلة (التحول الاقتصادي) خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (4) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة الدول النامية خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (5) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (6) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (7) أهم مؤشرات أداء الاقتصادي الياباني خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (8) أهم مؤشرات أداء الاقتصادي في الصين خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (9) أهم مؤشرات أداء الاقتصادي في البرازيل خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (10) أهم مؤشرات أداء الاقتصادي السعودي خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (11) التبادل التجاري للمملكة خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (12) العرض والطلب العالمي من النفط خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (13) انتاج المملكة العالمي من إجمالي انتاج الاوبك من النفط خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (14) أهم مؤشرات أداء القطاع المصرفي بالمملكة خلال الفترة 2013 - 2015م
- شكل رقم (15) تطور موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2013 - 2015م (الربع الاول)
- شكل رقم (16) تطور موجودات البنوك التجارية بالمملكة خلال الفترة 2013 - 2015م (الربع الاول)
- شكل رقم (17) تطور أداء سوق الاسهم بالمملكة في شهر ابريل 2015م
- شكل رقم (18) قيمة الاسهم المتداولة (مارس - ابريل) 2015م
- شكل رقم (19) أداء القطاعات الاقتصادية بسوق الاسهم بالمملكة (ابريل) 2014-2015م
- شكل رقم (20) الإيرادات والنفقات العامة والفائض/ العجز 2013-2015م
- شكل رقم (21) انفاق الميزانية العامة بالمليار ريال في 2015م (حسب القطاعات)

- جدول رقم (1) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (2) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (3) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة اتحاد الدول المستقلة (التحول الاقتصادي) خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (4) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة الدول النامية خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (5) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (6) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (7) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الياباني خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (8) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد في الصين خلال الفترة 2013 - 2014م
- جدول رقم (9) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد في البرازيل خلال الفترة 2013 - 2014م عام 2015م
- جدول رقم (10) مؤشرات أداء الاقتصاد السعودي خلال الفترة 13 - 2014م وتوقعات 2015م
- جدول رقم (11) مؤشر أداء سوق النفط العالمي خلال الفترة 13 - 2014م وتوقعات 2015م
- جدول رقم (12) مؤشر الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة بالمملكة خلال 2013 - 2015م (الربع الأول)
- جدول رقم (13) أهم مؤشرات أداء القطاع المصرفي بالمملكة خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (14) تطور موجودات (أصول) مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (15) تطور موجودات (أصول) المصارف التجارية بالمملكة ومطلوباتها من القطاعين العام والخاص بالمملكة خلال الفترة 2013 - 2015م
- جدول رقم (16) تطور أداء سوق الأسهم بالمملكة خلال الفترة 2013م - 2015م (أبريل)
- جدول رقم (17) تطور أداء القطاعات بسوق الأسهم بالمملكة خلال الفترة 2013 - 2015م (أبريل)
- جدول رقم (18) تطور الميزانية العامة للمملكة 2013 - 2015م
- جدول رقم (19) توزيع مخصصات الانفاق بالميزانية العامة (حسب القطاعات) للعام 1437/36هـ (2015م)

شكراً لكم

نشكر لكم اطلاعكم على هذا الإصدار، كما نتطلع إلى تشريفنا بملاحظاتكم التي ستؤخذ بعين الاعتبار عند إصدار المطبوعات الأخرى

الإدارة العامة للاتصال المؤسسي والتسويق

إدارة التسويق

قسم النشر

هاتف: ٤٠٤٠٠٤٤ فاكس: ٤٠٥١٧٠٣

الموقع على الشبكة: www.riyadhchamber.org.sa

البريد الإلكتروني: rdchamber@rdcci.org.sa

ص.ب ٥٩٦ الرياض ١١٤٢١

فرع السيدات: ٤٩٤٢٣٣

الفروع الداخلية:

- الصناعية الاولى ٢٠٤١٥٩٤
- الصناعية الثانية ٢٦٥٢٢٥١
- النسيم ٢٣٣٥٦١١
- الشفا ٤٢٣٢٢٨١
- وزارة التجارة ٢٩١٩٨١٢
- الهيئة العامة للاستثمار ٥٢٢١ - ٥٢٢٢ / ٤٤٨٤٥٣٣
- الشمال ٢٨١١٣٥١
- المنتجات الوطنية ٤٥٠٠٣٥٤
- البديعة ٢٤٧٦٤٩٥
- الخليج ٢٣٢٧٨١٦

الفروع الخارجية:

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| • وادي الدواسر ٠١١ ٧٨٤٦٧١٨ | • عفيف ٠١١ ٧٢٤٤٣١٩ |
| • مكتب السليل ٠١١ ٧٨٢٠٢١٠ | • رماح ٠١١ ٥٥٢٠٠٢٨ |
| • شقراء ٠١١ ٦٢٢٤٢٩٩ | • المزاحمية ٠١١ ٥٢٣٢٧٣٠ |
| • الدوادمي ٠١١ ٦٤٢٣٢٩٩ | • حوطة بني تميم ٠١١ ٥٥٥٦٨٨٣ |
| • مكتب ساجر ٠١١ ٦٣٢٤١٣٣ | • حريملاء ٠١١ ٥٢٦١٨١٢ |
| • مكتب نفي ٠١١ ٦٣٤٢٨٣١ | • ثادق ٠١٦ ٤٤٣٨٨٨٢ |
| • مكتب الجمش ٠١١ ٦٤٦٠٣١٠ | • البجادية ٠١١ ٦٣٤٧١٨٨ |

تنفيذ: قسم النشر - هاتف: ٤٠٤٠٠٤٤ - تحويل ٢٣٩ - ٤٤٨ - فاكس: ٤٠٦٥١٨٧